معاهدة زنجبار- هليجولاند عام ١٨٩٠م وانعكاساتها على شرق أفريقيا وغرب أوربا(*)

د.عرفة محمود مصطفى محمد
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب – جامعة أسوان

المقدمة :

إن منطقة شرق أفريقيا منطقة غنية بالأحداث والمتغيرات السياسية والاجتماعية، والقضايا المعلقة التى تحتاج إلى التحليل والدراسة، وهى منطقة تشد انتباه الباحث بالتنقيب فى خفاياها، ومحاولة الوقوف على حقائق تلك الأحداث والمتغيرات، والعمل على إلقاء الضوء على هذه الإشكاليات المثارة فيها. وتتمتع منطقة شرق أفريقيا بمراكز تجارية واستراتيجية مهمة، ولما كان الصراع بين الدول أساساً هو سباق وصراع على مناطق النفوذ والإمتيازات، فإننا سنجد دول أوربا– التى تزعمت النهضة الصناعية فى العالم– أخذت تبحث لنفسها عن مناطق جديدة لتسوق صناعتها، ولتحصل على المواد الخام اللازمة لها، وكان من الطبيعى أن تتسابق فيما بينها من أجل الحصول على مراكز تجارية أو مناطق نفوذ عن طريق السلام والمفاوضات.

وتتناول الدراسة معاهدة زنجبار– هليجولاند عام ١٨٩٠م بين ألمانيا وبريطانيا، لتحديد منطقتى نفوذ كل منهما فى شرق أفريقيا، وللمعاهدة انعكاسات على الخريطة السياسية لشرق أفريقيا من ناحية، وانعكاسات على العلاقات البريطانية– الألمانية والقوة البحرية الألمانية من ناحية أخرى. وتتناول

(*) مجلة المؤرخ المصرى، عدد يوليو ٢٠١٩، الجزء الثانى، العدد ٥٥.

الدراسة النقاط التالية:

– أولاً: اتفاقية تقسيم ممتلكات زنجبار بين ألمانيا وبريطانيا عام ١٨٨٦م.

– ثانياً: عرض سالسبورى وتسوية جزيرتى زنجبار– هليجولاند.

– ثالثاً: العوامل التى دفعت كلاً من بريطانيا وألمانيا لقبول المعاهدة.

– رابعاً: نصوص معاهدة زنجبار– هليجولاند عام ١٨٩٠م.

– خامساً: انعكاسات معاهدة زنجبار– هليجولاند على شرق أفريقيا.

– سادساً: انعكاسات معاهدة زنجبار– هليجولاند على غرب أوربا.

– سابعاً: نتائج الدراسة.

– أولاً: اتفاقية تقسيم ممتلكات زنجبار بين ألمانيا وبريطانيا عام ١٨٨٦م:

لقد قام السيد سالسبورى Salisbury[١] رئيس وزراء بريطانيا خلال وزارته الثانية (١٨٨٦–١٨٩٢م) بجهد كبير لتجنب الصراع بين بريطانيا وغيرها من الدول الأوربية وخاصة ألمانيا وفرنسا، ولهذا قام بتقسيم أفريقيا بين بريطانيا وألمانيا وفرنسا عن طريق المفاوضات والسلام[٢]؛ ووضعت حوالى ستين ألف ميل مربع من أراضى شرق أفريقيا[٣] تحت حماية الرايخ الألمانى The German Reich[٤].

وعلى أثر تزايد النشاط الألمانى فى شرق أفريقيا، رأت الحكومة البريطانية أهمية تشكيل لجنة مكونة من ممثلين عنهما للتحقق من المناطق التابعة لسلطان زنجبار[٥]، ووجهت بريطانيا الدعوة لفرنسا للمشاركة فى هذه اللجنة[٦] بمقتضى التصريح الفرنسى البريطانى المشترك الصادر فى مارس عام ١٨٦٢م[٧]، وانتهت اللجنة من تقريرها فى منتصف يونيو ١٨٨٦م، وأكدت فيه على سيادة السلطان برغش بن سعيد (١٨٧٠–١٨٨٨م) سلطان زنجبار على المناطق الساحلية[٨] دون التعرض للمناطق الداخلية، وهذا يؤكد نية بريطانيا وألمانيا على اقتسامها فيما بينهم[٩].

وفى ١٤ أكتوبر ١٨٨٦م وصل كراول Krauel رئيس قسم المستعمرات بوزارة الخارجية الألمانية إلى لندن، وتفاوض مع السير برسى أندرسون Percy Anderson رئيس القسم الأفريقى فى وزارة الخارجية البريطانية[١٠]، وفى ٢٩ أكتوبر من نفس العام توصل الطرفان الألمانى والبريطانى إلى اتفاق بشأن اقتسام المنطقة الداخلية الواقعة خلف الشريط الساحلى الذى اعترفت اللجنة الثلاثية بتبعيته لسلطان زنجبار، ونص الاتفاق على أن تعترف كل من بريطانيا وألمانيا بحقوق سيادة سلطان زنجبار فى أفريقيا الشرقية على جزر زنجبار وبمبه Pemba[١١] ولامو Lamau ومافيا Mafia[١٢]، والشريط الساحلى الممتد عن نهر تونجى Tunghi جنوباً حتى كيبينى Kipini الواقعة عند مصب نهر تانا شمالاً ويبلغ طوله ستمائة ميل وعرضه إلى الداخل عشرة أميال[١٣]، وموانئ قسمايو وبراوة ومركة ومقديشو ووارشيخ والأراضى التابعة لها فى الداخل[١٤]، وعلى ألا يزيد امتداد الموانئ الأربعة الأولى باتجاه الداخل على خمسة عشر كيلومتر والأخير على سبعة كيلو مترًا[١٥].

ونص الاتفاق على أن تؤيد بريطانيا ألمانيا فى مفاوضاتها مع السلطان بهدف تأجير جمركى دار السلام Dar-El Salam وبانجانى Pangani لشركة شرق أفريقيا الألمانية[١٦]، مقابل مبلغ سنوى تدفعه الشركة لسلطان زنجبار[١٧]، وتقسيم الإقليم الواقع بين نهرى روفوما Rovuma وتانا Tana إلى منطقتى نفوذ بريطانية وألمانية، ويمر الخط الفاصل بينهما من مصب نهر أومبا Umba إلى بحيرة جيب Jipe، ويمتد من هناك بين مقاطعتى شاجا وتافيتا إلى القاعدة الشمالية لسلسة جبال كيلمنجارو[١٨]، ومنها إلى النقطة التى يتقاطع عندها أول خط عرض من خطوط العرض الجنوبية مع الشاطئ الشرقى لبحيرة فيكتوريا[١٩]، وأن تخضع الأراضى الشمالية للنفوذ البريطانى والجنوبية للنفوذ الألمانى[٢٠]، وتتعهد كل منهما بألا تتدخل فى منطقة جارتها بعقد معاهدات حماية أو بالحصول على أراض أو بعرقلة نشاطها بأى شكل من الأشكال[٢١].

وأن تستخدم بريطانيا مساعيها الحميدة للوصول إلى تسوية ودية للخلافات التى قد تنشب بين سلطان زنجبار وبين شركة أفريقيا الشرقية الألمانية فيما يتعلق بمقاطعات كليمنجارو، وأن تعترف كل من بريطانيا وألمانيا بأن الشريط الساحلى الممتد بين كيبينى والطرف الشمالى لخليج ماندة هو ساحل لسلطنة ويتو Witu [٢٢]، وتعترف الحكومة البريطانية بالحماية الألمانية على سلطنة ويتو[٢٣] وممرها إلى البحر على خليج ماندا Manda[٢٤].

كذلك نص الاتفاق على أن تعمل كل من بريطانيا وألمانيا على دعوة سلطان زنجبار للاشتراك فى الاتفاقية العامة لمؤتمر برلين[٢٥] والاحتفاظ بحقوقه التى تخولها له المادة الأولى منه[٢٦]، وأن تنضم ألمانيا إلى التصريح الإنجليزى الفرنسى الصادر فى عام ١٨٦٢م[٢٧].

وعلى أثر هذه المعاهدة استطاعت ألمانيا أن تحصل على الجزء الجنوبى من شرق أفريقيا وعلى مخرج بحرى لمنطقة ويتو، وأصبحت منطقة النفوذ البريطانية محاطة بألمانيا من الجنوب ومن الشمال فى نفس الوقت، وسقطت مطالب سلطان زنجبار على الداخل فى طابورة وأوجيجى وكيلمنجارو[٢٨].

– ثانياً: عرض سالسبورى وتسوية جزيرتى زنجبار– هليجولاند:

فى سنة ١٨٨٨م كون كارل بيترز Carl Peters[٢٩] حملة وكان يعتقد أن أمين باشا[٣٠] لا يزال فى المنطقة الاستوائية، وكان يرجو أن يصل إليه قبل وصول الحملة البريطانية ويدخله فى خدمة الألمان ويقنعه بأن يمد سلطانه إلى بحيرة فيكتوريا وإلى المستعمرة الألمانية جنوباً، وبذلك يقطع صلة بريطانيا بالداخل بينما يمد النفوذ الألمانى إلى أعالى النيل[٣١].

وفى مارس ١٨٨٩م رأى تشمبرلين Chamberlain أحد قادة حزب الأحرار تنازل بريطانيا عن جزيرة هليجولاند Heligoland[٣٢] فى بحر الشمال لألمانيا– مقابل تنازل ألمانيا عن مستعمرة جنوب غرب أفريقيا– كمظهر من

مظاهر الصداقة البريطانية الألمانية، إلا أن سالسبورى لم يهتم بها لما سوف تلقيه مستعمرة جنوب غرب أفريقيا الألمانية من مسئوليات جديدة على عاتق الحكومة البريطانية، وعلى هذا الأساس فقد ماتت الفكرة فى مهدها[٣٣].

وقد رغب الإمبراطور الألمانى فيلهلم الثانى Wilhelm II (١٨٥٩-١٩٤١م)[٣٤] قبل زيارته لبريطانيا فى أغسطس ١٨٨٩م تخليد ذكرى تلك الزيارة بعمل سياسى بين البلدين لا ينسى؛ حيث اقترح على بسمارك Bismarck [٣٥] احياء مساومة هليجولاند، ولكن بسمارك لم يرغب فى التسرع فى ذلك الموضوع لتوتر العلاقات بين حكومة الكاب وبين بريطانيا، ولمعرفته أن منح مستعمرة الكاب أراضى جديدة سيكون له تأثير سيئ على الرأى العام البريطانى[٣٦].

أما سالسبورى الذى لم يكن يجهل رغبة الألمان فى الحصول على جزيرة هليجولاند، فلم يكن مهتما فى ذلك الوقت بمستعمرة جنوب غرب أفريقيا الألمانية[٣٧]، وكان اهتمامه كله يركز على وادى النيل؛ لمنع ألمانيا من الانضمام إلى فرنسا وبلجيكا وإيطاليا للحصول على منطقة نفوذ لها فى أعالى النيل[٣٨].

وفى ١٤ فبراير ١٨٩٠م أصبح السيد على بن سعيد (١٨٩٠-١٨٩٣م) سلطاناً على زنجبار[٣٩]، وفى ١٦ من الشهر نفسه اعترفت حكومة لندن به رسمياً، ومنذ ذلك الوقت بدأت كل من بريطانيا وألمانيا محادثات فى فبراير من العام نفسه بخصوص تسوية مناطق النفوذ فى منطقة شرق أفريقيا[٤٠].

وفى ١٣ مايو ١٨٩٠م عرض سالسبورى على هاتزفيليدت Hatzfeldt وزير الشئون الخارجية الألمانية عدة اقترحات أصبحت تسوية شاملة بين بريطانيا وألمانيا فى ١٤ يونيو من نفس العام، وتضمنت اقتراحات سالسبورى النقاط التالية:

١- رسم حدود مستعمرة شرق أفريقيا الألمانية بطريقة تمنع وصول الألمان إلى منابع النيل[٤١].

٢- موافقة الحكومة الألمانية على إعلان الحماية البريطانية على زنجبار؛ حيث كان النفوذ الألمانى فى تزايد مستمر إذ بلغت نسبة الألمان إلى باقى الأوربيين ٦ : ١ [٤٢].

٣- تنازل الألمان عن المطالبة بأقاليم فى شمال مناطق النفوذ البريطانية، وهذا معناه زوال الحماية الألمانية عن منطقة ويتو Witu[٤٣].

٤- مد مناطق النفوذ البريطانية والألمانية غرباً حتى بحيرة فيكتوريا وحدود الكونغو بحيث تكون أوغندا ضمن مناطق النفوذ البريطانية[٤٤].

وقد رحب كابريفى Caprivi[٤٥] المستشار الألمانى باقتراحات سالسبورى مقابل أمرين هما: تنازل بريطانيا عن جزيرة هيلجولاند Heligoland الواقعة فى بحر الشمال[٤٦]، وكان الألمان يرون أنها ستكون قاعدة بحرية لألمانيا فى بحر الشمال[٤٧]، وذات فائدة كبيرة بالنسبة لمستقبل الأسطول الألمانى[٤٨]، ومساعدة بريطانيا فى إقناع سلطان زنجبار بالتنازل للألمان عن شريط ساحلى عرضه عشرة أميال من الأراضى التى تم تأجيرها بمقتضى اتفاقية سنة ١٨٨٦م، وقد وافق سلطان زنجبار على ذلك مقابل تعويض قدره مائتا ألف جنيه[٤٩].

- ثالثاً: العوامل التى دفعت كلا من بريطانيا وألمانيا لقبول المعاهدة:

كانت سلطنة زنجبار تتمتع بأهميتها الاستراتيجية لأنها محطة هامة فى طريق التجارة بين الشرق والغرب[٥٠]، وزادت أهميتها بعد حفر قناة السويس وافتتاحها للملاحة عام ١٨٦٩م؛ حيث أصبحت هناك حاجة لمحطات تخدم المصالح البريطانية والملاحة فى الطريق للهند[٥١]. ويقول سالسبورى رئيس وزراء بريطانيا عن أهمية زنجبار: (إنه لا توجد فى كل مياه شرق أفريقيا بقعة أكثر أهمية من زنجبار بالنسبة لأمة بحرية وتجارية مثل الأمة البريطانية)[٥٢].

وفى يوليو ١٨٩٠م طَلب سالسبورى من مجلس العموم البريطانى قراءة اللائحة الخاصة بتنازل بريطانيا عن جزيرة هليجولاند لألمانيا[٥٣] وقال: (أن

بريطانيا استولت على جزيرة هليجولاند عام ١٨٠٧م، وقد كان لها شأن عظيم فى الحرب ضد نابليون بونابرت؛ لأن بريطانيا استخدمتها خلال تلك الفترة فى تجارتها مع القارة الأوربية، ومنذ عام ١٨٢١م لم تحتل جزيرة هليجولاند عسكرياً، وإذا نشأت الحرب مع ألمانيا يمكن لهذه الجزيرة احتلالها قبل وصول السفن الإنجليزية إليها، ولذلك فهى ليست مهمة لبريطانيا حتى لو نشأت بينها وبين إحدى الدول الأخرى الحرب، لأنها تستلزم من بريطانيا وضع أسطول إنجليزى فيها)[٥٤].

لجأت بريطانيا إلى الاتفاق مع منافستها ألمانيا حتى تستطيع تنفيذ نص المادة (٣٤)[٥٥] من قرارات مؤتمر برلين وحتى لا يحدث تعارض بين مصالحهما فى شرق أفريقيا، وبذلك اغتصبت بريطانيا مملكة بوجندا وأونيورو[٥٦] ومنطقة البحيرات الاستوائية وجنوب مديرية خط الاستواء، وكانت جميعها من أملاك الحكومة المصرية[٥٧]، وخشيت بريطانيا من نشاط ألمانيا الاستعمارى فى أوغندا أن يقطع الطريق على البريطانيين فى الداخل وفى أعالى النيل، لذلك عرض اللورد سالسبورى على الألمان أن يمنحهم جزيرة هليجولاند[٥٨].

والعوامل التى دفعت ألمانيا لقبول هذه المعاهدة فقد جاءت فى مذكرات الإمبراطور الألمانى فيلهلم الثانى وهى أن جزيرة هليجولاند تقع فى بحر الشمال بالقرب من طرق الملاحة الكبرى المؤدية إلى معاقل تجارة "هانسا"[٥٩]، وأن سيطرة بريطانيا على جزيرة هليجولاند يمثل خطراً على المدن التجارية الألمانية التى تقع فى الشمال الغربى من ألمانيا، مما يجعل فكرة إنشاء الأساطيل الألمانية فى بحر الشمال أمراً مستحيلاً؛ لذلك قال الإمبراطور الألمانى فيلهلم الثانى: " لذلك عزمت عزماً أكيداً على أن أرد لألمانيا هذه الجزيرة الألمانية القديمة".

كذلك جاء فى مذكرات الإمبراطور الألمانى فيلهلم الثانى أن ميناء

زنجبار سيفقد أهميته كمنفذ أساسى على الساحل الشرقى لأفريقيا؛ لذلك قال: " لقد عُلمت من تقارير قواد السفن الألمانية التى كانت تتنقل فى مياه المستعمرات الألمانية الجديدة فى شرق أفريقيا أن ميناء زنجبار سيفقد أهميته كمنفذ أساسى على الساحل الشرقى لأفريقيا بما يتم من الإصلاحات فى "دار السلام" و"التانغا"[٦٠]، وعندما تنتهى أعمال الحفر والتوسيع فى هذه الموانئ وتوضع فيها الحياض اللازمة، فى هذه الحالة يمكن الاستغناء عن إرسال البضائع الواردة من الداخل إلى الساحل الشرقى لأفريقيا عن طريق زنجبار، لذلك اعتقدت بأن هذه المبادلة (هليجولاند مقابل زنجبار) يمكن قبولها، لا سيما لأنها تكفل أسباب الخلاف فى المستعمرات بيننا وبين الإنجليز، وتساعد على الاتفاق معهم اتفاقاً ودياً"[٦١].

وأنه قد حان الوقت للاهتمام بإنشاء أسطول ألمانى[٦٢] حتى لا تكون المستعمرات الألمانية فيما وراء البحار معرضة للخطر والضياع، فقد قال الإمبراطور فيلهلم الثانى: " أن بسمارك قد رفع العلم الألمانى فى بلاد بعيدة، ووراء هذا العلم شعبًا كبيرًا، فيجب أن يكون وراء هذا الشعب أسطول"[٦٣]. ومعنى ذلك القول، أنه من الضرورى على ألمانيا أن تمتلك جزيرة هليجولاند لتكون قاعدة بحرية رئيسية فى بحر الشمال تؤَمن الأسطول الألمانى.

وفى بداية عام ١٨٨٩م أصبحت ألمانيا فى أشد الحاجة إلى صداقة وتأييد بريطانيا؛ بعد أن أصبحت العداوة الفرنسية لألمانيا أكثر شيوعاً[٦٤]، وأيضاً بسبب فشل ميثاق الضمان الروسى الألمانى ١٨٨٧م[٦٥] فى ضمان وقوف روسيا إلى جانب ألمانيا، لذلك رأى بسمارك فى بداية عام ١٨٨٩م ضرورة عقد تحالف بريطانى ألمانى ضد فرنسا؛ وكان بسمارك يرى أن ذلك التحالف سيقوى مركز بريطانيا فى مصر ويجعل فرنسا حليفا غير مرغوب فيه بالنسبة لروسيا، مما يؤدى إلى تحول روسيا إلى ألمانيا فى ظل ظروف أفضل[٦٦].

- رابعاً: نصوص معاهدة زنجبار- هليجولاند عام ١٨٩٠م:

لم تكن اتفاقية التقسيم الأولى التى عقدت بين بريطانيا وألمانيا فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٦م تتعرض للمنطقة الواقعة شمال نهر تانا، وسلطنة ويتو، ولا للحدود الغربية لمنطقتى النفوذ، ولذلك أصبح الصدام بين بريطانيا وألمانيا أمراً محتماً فى شرق أفريقيا، خاصة وأنه يتصل بمنطقة البحيرات فى أوغندا التى كانت تهم بريطانيا(٦٧).

وفى أول يوليو ١٨٩٠م فى تمام الساعة السابعة مساءً تم التوقيع على معاهدة زنجبار- هليجولاند فى العاصمة الألمانية برلين، ومثل الجانب الألمانى كل من المستشار كابريفى Caprivi والدكتور كراول Krauel رئيس قسم المستعمرات بوازرة الخارجية الألمانية، أما الجانب البريطانى فمثله كل من السير إدوارد مالت Edward Malet السفير البريطانى لدى الإمبراطورية الألمانية والسير برسى أندرسون Percy Anderson رئيس القسم الأفريقى فى وزارة الخارجية البريطانية(٦٨).

وقد استطاعت بريطانيا وألمانيا فى ١ يوليو ١٨٩٠م توقيع الاتفاقية النهائية(٦٩) التى تضمنت بنودها الآتى:

١- اعتراف ألمانيا بالحماية البريطانية على زنجبار وبمبه(٧٠).

٢- تنازل ألمانيا عن حمايتها على سلطنة ويتو Witu(٧١) وعن جميع المطالب الألمانية على ساحل شرق أفريقيا فى المنطقة الواقعة شمال نهر تانا(٧٢).

٣- مد الحدود الفاصلة بين منطقتى نفوذ الدولتين إلى بحيرة فيكتوريا ومنها إلى حدود مقاطعة دولة الكونغو(٧٣).

٤- تنازل بريطانيا لألمانيا عن جزيرة هليجولاند(٧٤).

٥- تعديل الحدود الفاصلة بين ممتلكات الدولتين فى غرب وجنوب غرب أفريقيا(٧٥).

٦- تعهدت بريطانيا باقناع سلطان زنجبار بالتنازل لألمانيا عن ممتلكاته الساحلية المؤجره لشركة شرق أفريقيا الألمانية بموجب امتياز مايو ١٨٨٧م مقابل دفع ألمانيا تعويض لسلطان زنجبار بلغت قيمته أربعة ملايين فرانك(٧٦).

٧- اعتراف بريطانيا بالحماية الألمانية على الجزء من شرق أفريقيا الذى عرف فيما بعد باسم مستعمرة شرق أفريقيا الألمانية(٧٧).

٨- حرية التجارة والملاحة فى الأنهار والبحيرات والقنوات المائية داخل منطقتى نفوذ الدولتين(٧٨)، وعدم فرض الرسوم على التجارة ومرور البضائع من منطقتى النفوذ البريطانية والألمانية وإليها(٧٩).

٩- حرية العقيدة الدينية، وأن يتمتع رجال الدين الأنجليز والألمان بالحماية الكاملة داخل منطقتى نفوذ الدولتين، بجانب التسامح الدينى وحرية العبادة والتعليم الدينى فى جميع الاقاليم والمناطق التى تقع داخل منطقتى النفوذ البريطانية والألمانية(٨٠).

ومن اللافت للنظر فى هذا الصدد أن معاهدة زنجبار- هليجولاند قد واجهت انتقادات كثيرة فى ألمانيا لوقوفها حائلاً دون التوسع الألمانى فى شرق أفريقيا؛ وكان من رأى بسمارك: "عدم ترك زنجبار لبريطانيا، وكان من الأفضل التمسك باتفاقية عام ١٨٨٦م، وبمرور الزمن تستطيع ألمانيا الحصول على زنجبار عندما تحتاج بريطانيا إلى المساعى الألمانية الحميدة ضد فرنسا أو روسيا". أما كارل بيترز فقد قال: " أن ألمانيا قد ضحت بمملكتى ويتو وأوغندا فى سبيل الحصول على حوض استحمام فى بحر الشمال"(٨١).

وفى بريطانيا اعتبر الرأى العام البريطانى هذه المعاهدة تنازلاً من جانب بريطانيا لألمانيا بتسليمها جزيرة من الأملاك البريطانية فى وقت السلم، ودارت مناقشات فى مجلس اللوردات والعموم بشكل يدل على اهتمام المجالس النيابية

البريطانية بهذه المعاهدة أكثر من اهتمامها بسياسة بريطانيا الخارجية فى المجالات الأخرى فى تلك الفترة[٨٢].

- خامساً: انعكاسات معاهدة زنجبار- هليجولاند على شرق أفريقيا:

وضعت معاهدة ١٨٩٠م حداً للاحتكاكات والمنازعات البريطانية-الألمانية فى شرق أفريقيا[٨٣]، واستطاعت فرنسا نتيجة هذه التسوية أن تفرض حمايتها على جزيرة مدغشقر وأخذت تحد من النفوذ البريطانى فى غرب أفريقيا، كذلك أعلنت بريطانيا الحماية على زنجبار وبمبه عام ١٨٩٠م[٨٤]، كما استولت على كينيا وأوغندا على أثر معاهدة ١٨٩٠م[٨٥]، مقابل استيلاء ألمانيا على تنجانيقيا وبعض المكاسب التجارية[٨٦].

فى ضوء هذه المعاهدة ضحت بريطانيا بجزيرة هليجولاند فى بحر الشمال لألمانيا[٨٧] مقابل زنجبار وبمبه فى شرق أفريقيا، وذلك لأهمية زنجبار الإستراتيجية فى شرق أفريقيا، وأتاحت هذه المعاهدة لشركة شرق أفريقيا البريطانية[٨٨] حرية العمل فى منطقة واسعة فى شرق أفريقيا تمتد ما بين نهر الجب شرقاً وبين أعالى النيل غرباً، ووضحت أهمية حرية التجارة فى شرق أفريقيا، وكذلك حماية الحركات التنصيرية الدولية بشكل عام[٨٩]، والهدف من الاتفاق الألمانى الإنجليزى فى يوليو ١٨٩٠م هو رسم حدود مستعمرة شرق أفريقيا الألمانية بطريقة تمنع وصول الألمان إلى منابع النيل[٩٠].

- سادساً: انعكاسات معاهدة زنجبار- هليجولاند على غرب أوربا:

لعبت معاهدة عام ١٨٩٠م دوراً تجاه القوة البحرية الألمانية؛ حيث كانت المنافسة الاستعمارية والتجارية العالمية الدافع الرئيسى للسياسة البحرية الألمانية؛ إذ إن الخلافات الاستعمارية بين بريطانيا وألمانيا، قد دفعت الحكومة الألمانية لبناء القوة البحرية، فقد تساءل الإمبراطور الألمانى فيلهلم الثانى ومعه الملايين من شعبه: هل يجب ترك بريطانيا ببساطة تدعى الحق فى السيادة

على البحار كونها جزيرة وتملك إمبراطورية استعمارية؟ إذ من الممكن فى أى لحظة أن تقوم البحرية البريطانية بمحاصرة السواحل والموانئ الألمانية والاستيلاء على مستعمرات ألمانيا. والسؤال الآخر: لماذا على ألمانيا أن تنتظر حسن نوايا بريطانيا؟ ولماذا يجب أن تأتى عظمة ألمانيا كهدية من الآخرين؟[٩١].

وكان الألمان يدركون أن الموقع الجغرافى لموانيهم على البلطيق أو بحر الشمال فى هامبورج أو بريمن يجعل السفن التجارية الألمانية تواجه خطر وقوعها تحت رحمة القوة البحرية البريطانية إذا ما حاولت الوصول إلى سواحل الأطلسى أو عند الدوران حول سواحل أسكتلندا[٩٢]، لذلك كان من الضرورى على ألمانيا امتلاك بحرية قوية تكون قادرة على حماية طرق سفنها التجارية فى البحار بما يضمن لها المرور الآمن إلى كل البحار والمحيطات فى العالم[٩٣].

وفى الواقع كانت معاهدة زنجبار- هليجولاند مفتاح التوسع البحرى الألمانى؛ حيث أهمية جزيرة هليجولاند الاستراتيجية بالنسبة لألمانيا؛ لأنها تقع بالقرب من المدخل الغربى لقناة كيل[٩٤]، كما تعُد جزيرة هليجولاند قاعدة للدفاع البحرى عن ألمانيا فى بحر الشمال ولحماية مصبات نهرى الألب والأودر[٩٥]. وبعد عودة الجزيرة اتجهت ألمانيا إلى إنشاء الأسطول والإبحار فى بحر الشمال مما يهدد الأسطول البريطانى[٩٦].

أما عن أثر المعاهدة على العلاقات البريطانية- الألمانية، فقد بدأ كبار رجال السياسة البريطانيون ينظرون إلى أن تحالفهم يجب أن يكون مع ألمانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية[٩٧]؛ فهما الدولتان الوحيدتان اللتان من الممكن لبريطانيا التحالف معها ضد فرنسا وروسيا باعتبارهما من الأعداء التقليديين الطامعين فى اقتسام المستعمرات البريطانية- وكانت ألمانيا هى الحليف الذى بدأ وكأنه يفرض نفسه فرضاً على بريطانيا فى تلك الفترة- خاصة مع وجود روابط مشتركة بين البلدين، أهمها: الروابط الأسرية بين العائلتين المالكتين فى

البلدين، خاصة أن الأسرة المالكة البريطانية ترجع أصولها إلى ألمانيا، فضلاً عن أن البلدين ينتميان إلى فرع واحد من التيوتون، ويتكلمون لغة مستمدة من أصل مشترك، كما أن البريطانيين يهتمون كثيراً بالأفكار والثقافة الألمانية[٩٨].

وكانت ألمانيا تسعى دائماً لاستمرار العلاقة مع بريطانيا والمحافظة عليها منذ أيام بسمارك، فقد قال فى ٢٦ يناير ١٨٨٩م : "أنا لا أتكلم عن وجود تحالف بيننا وبين بريطانيا، ولكننى أتمنى أن يبقى التواصل بيننا كما هو عليه"[٩٩].

- سابعاً: نتائج الدراسة:

١- دعمت بريطانيا نفوذها فى أوغندا وكينيا ومنعت ألمانيا من الوصول إلى وادى النيل.

٢- استخدمت ألمانيا المستعمرات فى شرق أفريقيا كأداة مفاوضة ومساومة فى سياستها الخارجية الاستعمارية مع بريطانيا.

٣- يمثل عام ١٨٩٠م قمة العلاقات البريطانية- الألمانية؛ من خلال عقد معاهدة زنجبار- هليجولاند، وذلك على الصعيد الأوربى والأفريقى.

٤- إن جزيرتى زنجبار الأفريقية وهليجولاند الأووبية، تم استخدامهما فى السياسة الاستعمارية البريطانية- الألمانية؛ نظراً لأهميتهما الاستراتيجية، فكانت جزيرة زنجبار لها مكانة خاصة فى أجندة السياسة الخارجية البريطانية تجاه شرق أفريقيا، أما جزيرة هليجولاند فلها أهمية استراتيجية فى تنامى القوة البحرية الألمانية؛ وبعد أن استلمتها الإمبراطورية الألمانية فى عام ١٨٩٠م حولتها إلى قاعدة بحرية ألمانية فى بحر الشمال.

٥- لم يتردد السلطان على بن سعيد سلطان زنجبار على وضع بلاده تحت الحماية البريطانية من خلال موافقته على معاهدة زنجبار- هليجولاند، وبهذه الموافقة كانت نهاية زنجبار المستقلة فى ١ يوليو ١٨٩٠م.

هوامش البحث:

(١) **سالسبورى** Lord Salisbury (٣ فبراير ١٨٣٠– ٣ أغسطس ١٩٠٣م): سياسى بريطانى، ولد فى ٣ فبراير ١٨٣٠م، كان رئيس وزراء بريطانيا خلال الفترة (١٨٨٥–١٩٠٢م)، وفى عهد وزارته الثانية من ٢٥ يوليو ١٨٨٦م إلى ١١ أغسطس ١٨٩٢م، تم تقسيم ممتلكات زنجبار فى شرق أفريقيا بين بريطانيا وألمانيا وفقًا لاتفاقية عام ١٨٨٦م، وكذلك تم توقيع معاهدة زنجبار– هليجولاند عام ١٨٩٠م بين بريطانيا وألمانيا. انظر: **رونالدو أوليفر، أنتونى أتمور: أفريقيا منذ عام ١٨٠٠م، ترجمة: فريد جورج بورى، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ١٥٢.**

(٢) صالح محروس محمد: سلطنة زنجبار تحت الحماية البريطانية (١٨٩٠–١٩٦٤م)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بنى سويف، ٢٠١٢م، ص ٢٧.

(3) William Edwards: British Foreign Policy from 1815 to 1933, Methuen& Co.LTD, London, 1934, P.92.

(٤) استخدم مصطلح الرايخ Reich على فكرة تقسيم التاريخ الألمانى لثلاثة عهود كبرى: الامبراطورية الأولى فى فترة العصور الوسطى، الإمبراطورية الثانية فى عهد أسرة الهوهنزلرن خلال الفترة (١٨٧١–١٩١٨م)، ثم الإمبراطورية الثالثة أو الرايخ الثالث Dritten Reich فى فترة الحكم النازى (١٩٣٣–١٩٤٥م)، مع اعتبار أن فترة حكم جمهورية فايمار (١٩١٩–١٩٣٣م) هى فترة متوسطة بين العهدين الآخرين. انظر: **عرفة محمود مصطفى: الحياة النيابية فى ألمانيا الاتحادية (١٩٤٩–١٩٩٠م)، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة أسوان، ٢٠١٤م، هامش ص ٢٧.**

(٥) تقع جزيرة زنجبار فى المحيط الهندى مقابل الساحل الشرقى لأفريقيا، بين دائرتى عرض ٥,٤٨ و ٦,٣٠ جنوب خط الاستواء، وتتبع لها عدة جزر: بمبه، مافيا، سوانجا، ومفارا، وتعتبر جزيرة زنجبار "أنجوجا Unjuga" الجزيرة الأم لهذا الأرخبيل من الجزر الصغيرة، وتبلغ مساحة جزيرة زنجبار ١٦٦٠ كم^2. لم يكن اسم زنجبار وهو اسمها الشائع الآن، اسمًا للجزيرة منذ القدم، فقد وردت التسمية بأشكال مختلفة؛ فكانت تدعى زنزبار Zanzibar حتى أواخر القرن الخامس عشر، وأخرى زنجبار Zanjibar، بل وردت التسمية

بصيغ أخرى مثل كسنجبار Xengibar، وجانجبار Janjibar، كما اتسع نطاق هذه التسميات ليشمل ساحل أفريقيا الشرقى. انظر: **مصطفى إبراهيم الجبو: زنجبار فى ظل الحكم العربى (١٨٣٢-١٨٩٠م)، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان، ٢٠٠٧م، ص ص ١٨- ٢٣. بياتريتشه نيكولينى: جزيرة زنجبار التاريخ والاستراتيجيا فى المحيط الهندى (١٧٩٩-١٨٥٦م)، ترجمة: نزار آغرى، دار النهار للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٤٧.**

(٦) بدأت اللجنة عملها فى زنجبار فى ديسمبر ١٨٨٥م، وقد ضمت شميدت Schmidt عن ألمانيا، وكتشنر عن بريطانيا، ولميير Lemaire عن فرنسا، وكان الجنرال موتاس مندوبًا عن السلطان برغش سلطان زنجبار. **انظر: محمد حامد عبدالله إبراهيم: علاقة بريطانيا بزنجبار فى عهد السلطان برغش (١٨٧٠-١٨٨٨م)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٢٦٦؛ مصطفى إبراهيم الجبو: مرجع سابق، ص ١٧٠.**

(٧) أثار انفصال زنجبار عن عُمان عام١٨٦٢م ردود فعل على مستوى العلاقات بين بريطانيا وفرنسا؛ حيث أرسل ثوفنل Thouvenel وزير خارجية فرنسا إلى جون رسل John Russele وزير خارجية بريطانيا فى عام ١٨٦١م رسالة يقترح فيها أن تصدر الحكومتان الفرنسية والبريطانية تصريحًا تتعهدان فيه باحترام استقلال زنجبار، وقد رحبت الحكومة البريطانية بالمبادرة الفرنسية التى ترغب فى تكريس وجودها فى مدغشقر أكثر من زنجبار، وبذلك تم التوقيع على الاتفاق النهائى فى ١٠ مارس ١٨٦٢م القاضى باستقلال مسقط وزنجبار. **انظر: إسماعيل محمد حسن الجبورى: سياسة بريطانيا تجاه عُمان (١٨٥٦-١٨٩١م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٣م، ص ٤٩.**

(٨) فى عام ١٨٧١م ذكرت إحدى لجان مجلس العموم البريطانى التى كانت تتقصى تجارة الرقيق فى ساحل أفريقيا الشرقى، أن سلطان زنجبار يسيطر على ٣٥٠ ميلًا على طول ساحل شرق أفريقيا، وبعد عامين أكد مبعوث بريطانى أرسل إلى زنجبار أن السلطان برغش يسيطر على شريط ساحلى يبلغ طوله ٦٦٠ ميلًا، فى حين تحدث تقرير للبحرية

البريطانية عن ٦٤٠ ميلًا. انظر: **عبدالرؤوف سنو: ألمانيا والإسلام فى القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الأولى، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧م، هامش ص ص ٢٠٥-٢٠٦.**

(٩) اتبعت كل من ألمانيا وبريطانيا النظرية السياسية التى تم الاتفاق عليها فى مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥م) والتى تقضى "بأن الدولة صاحبة السيادة على منطقة ساحلية تصبح ذات سيادة أيضًا على ظهير هذه المنطقة فى الداخل (Hinter Land Theory)"، وبناء على هذه القاعدة كان يجب الاعتراف بسيادة سلطان زنجبار على المناطق الداخلية لأنه ثبت أن له سيادة فعلية لا خلاف عليها على السواحل التى تُعتبر منفذًا لهذه الأجزاء- لكن بدلًا من ذلك نجد بريطانيا وألمانيا تقتسمان المنطقة الداخلية ثم تعودان للاستحواذ على المناطق الساحلية كمنافذ للمناطق الداخلية. انظر: **شوقى الجمل، عبدالله عبدالرازق إبراهيم: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، مكتبة دار الإيمان للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٣٧.**

(١٠) جلال يحيى: التنافس الدولى فى شرق إفريقية، الطبعة الأولى، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٩م، ص ٢٠٧.

(١١) تقع جزيرة بمبه إلى الشمال الشرقى من جزيرة زنجبار، وتبلغ مساحتها ٨٣٠ كم^2، تتميز بمبه بعمق المياه المحيطة بالجزيرة مما يسهل رسو السفن بسهولة، وقد مهدت كثرة التعرجات فى ساحلها إلى قيام الموانئ الطبيعية، وقد أطلق عليها العرب اسم "الجزيرة الخضراء" لخصوبة تربتها. انظر: **غادة ضاحى محمد عبدالعزيز: قيام جمهورية تنزانيا الاتحادية: اتحاد تنجانيقيا وزنجبار (١٩٥٧-١٩٦٧م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٥؛ مصطفى إبراهيم الجبو: مرجع سابق، ص ٢٥.؛ بياتريتشه نيكولينى: مرجع سابق، ص ٤٧.**

(١٢) تقع جزيرة مافيا جنوب جزيرة زنجبار. انظر: مصطفى إبراهيم الجبو: مرجع سابق، ص ٢٥.

(١٣) سعد زغلول عبدربه محمد: الاستعمار الألمانى فى شرق أفريقية (١٨٨٤-١٩١٨م)،

رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٦٨م، ص ٣٦.؛ مصطفى إبراهيم الجبو: مرجع سابق، ص ١٧٠.

(١٤) سهام طه محمود حسنين: دور إيطاليا وإنجلترا وألمانيا فى شرق أفريقيا فى ضوء قرارات مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥م)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٢١٩.

(١٥) جلال يحيى: مرجع سابق، ص ٢٠٧.؛ محمد حامد عبدالله إبراهيم: مرجع سابق، ص ٢٧٢.

(١٦) أصدرت الحكومة الألمانية فى ١٢ فبراير ١٨٨٥م مرسومًا بتأسيس شركة شرق أفريقيا الألمانية ، وفى ٣ مارس ١٨٨٥م اضطرت ألمانيا الدول التى وقعت على معاهدة برلين ١٨٨٤-١٨٨٥م بالمناطق التى امتدت إليها سيطرتها، مستغلة بذلك نص المادة (٣٤) من قرارات مؤتمر برلين. **انظر: غادة ضاحى محمد عبدالعزيز: مرجع سابق، ص ٢٦؛ فيصل محمد موسى: موجز تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، ١٩٩٧م، ص ١١٨.**

(١٧) سهام طه محمود حسنين: مرجع سابق، ص ٢١٩.

(١٨) **جبل كليمنجارو** Kilimanjaro: يقع فى تنزانيا، وهو أعلى جبل فى أفريقيا ويبلغ ارتفاعه نحو ٥,٨٩٥م فوق سطح البحر. **انظر: غادة ضاحى محمد عبدالعزيز: مرجع سابق، ص ٣.؛ وانظر ايضًا:**

Franklin Parker: British East Africa, Negro History Bulletin, Vol.25, No.4, 1962, P.78.

(١٩) محمد حامد عبدالله إبراهيم: مرجع سابق، ص ٢٧٧.

(٢٠) مصطفى إبراهيم الجبو: مرجع سابق، ص ١٧١.

(٢١) محمد حامد عبدالله إبراهيم: مرجع سابق، ص ٢٧٧.؛ جلال يحيى: مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(٢٢) جلال يحيى: مرجع سابق، ص ١٧١.

(٢٣) كانت سلطنة ويتو Witu فى نزاع طويل مع سلطان زنجبار حتى إنها طلبت من ألمانيا مرتين فى عامى ١٨٦٧م و١٨٨٢م فرض الحماية عليها، ولم تَسْتَجِب ألمانيا لها

فى ذلك الوقت بسبب سياستها اللا استعمارية حينذاك. **انظر: محمد حامد عبدالله إبراهيم: مرجع سابق، ص ٢٥٦.**

(٢٤) صالح محروس محمد: مرجع سابق، ص ٢٨.

(٢٥) جلال يحيى: مرجع سابق، ص ٢٠٨؛ سهام طه محمود حسنين: مرجع سابق، ص ٢٢١.

(٢٦) نصت المادة الأولى من قرارات مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥م) على أن: "سوف تتمتع كل الدول بحرية التجارة فى كل المناطق التى تكَون حوض الكونغو ومخارجه، وتحدد هذا الحوض حواف المناطق المجاورة على وجه خاص جبل نيارى وأجوى وشارى ونهر النيل من الشمال وخط مساقط المياه الشرقية لبحيرة تنجانيقا فى الشرق ومساقط المياه لأحواض الزمبيزى وكوجى فى الجنوب، وعلى هذا فإن حوض نهر الكونغو يضم كل المناطق التى تغمرها مياه نهر الكونغو وروافده بما فى ذلك بحيرة تنجانيقا وروافده الشرقية". **انظر: شوقى الجمل، عبدالله عبدالرازق: الوثائق التاريخية دراسة تحليلية، المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٣٩.**

(٢٧) جلال يحيى: مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(٢٨) المرجع نفسه، ص ٢٠٨.؛ صالح محروس محمد: مرجع سابق، ص ٢٨.

(٢٩) **كارل بيترز** Karl Peters **(١٨٥٦-١٩١٨م):** مستكشف وسياسى وصحفى ألمانى، لعب دورًا مهمًا فى تأسيس المستعمرات الألمانية فى شرق أفريقيا، وكان سببًا فى تهيئة تزاحم الدول الأوربية على أفريقيا، عده الألمان بطلًا قوميًا، وساعد كارل بيترز فى إنشاء جمعية الاستعمار الألمانية عام ١٨٨٤م. **انظر: عبدالله محمد ناجى العرشى: سياسة بريطانيا تجاه تنامى القوة البحرية الألمانية (١٨٨٨-١٩١٤م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م، هامش ص ٧٤.؛ غادة ضحى محمد عبدالعزيز: مرجع سابق، هامش ص ٢٤.**

(٣٠) عندما سقطت الخرطوم فى أيدى المهدى وأتباعه فى ٢٦ يناير ١٨٨٥م وانقطعت صلة مديرية خط الاستواء المصرية ومديرها أمين باشا (إدوارد شنيتزر E.Schnitzer) بالشمال- ذاعت فى أوربا أخبار عن الحالة السيئة التى كان عليها أمين باشا، وأن

الواجب يُحتم إرسال حملة لإنقاذه، وقد حدث ذلك فى الوقت الذى كانت فيه المنافسة بين الألمان والإنجليز على أشدها فى شرق أفريقيا، وترتب على ذلك إرسال الرحالة ستانلى فى البعثة التى سُميت باسم "بعثة الإنقاذ". **انظر: شوقى الجمل، عبدالله عبدالرازق إبراهيم: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ص ٢٣٨؛ فيصل محمد موسى: مرجع سابق، ص ١٦٦.**

(٣١) سهام طه محمود حسنين: مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٣٢) **جزيرة هليجولاند** Heligoland: تقع فى بحر الشمال على بعد ٤٤ ميلًا (٧٠ كيلو مترًا) من الشريط الساحلى الألمانى، وهى عبارة عن جزيرتين: الأولى كبيرة، والأخرى صغيرة، وتتميز بصخورها الحمراء، استولى عليها الإنجليز عام ١٨٠٧م أثناء الحروب النابليونية، وأصبحت مركز تهريب وتجسس ضد نابليون، وقد هرب الآلاف من الألمان إلى بريطانيا فى ذلك الوقت، وكانت جزيرة هليجولاند خلال الفترة (١٨٣٠-١٨٤٨م) مأوى للثوريين الألمان، تخلت بريطانيا عن هليجولاند لألمانيا عام ١٨٩٠م بموجب معاهدة زنجبار- هليجولاند، وبعد أن استلمتها الإمبراطورية الألمانية حولتها إلى قاعدة بحرية رئيسية. **انظر: عبدالله محمد ناجى العرشى: مرجع سابق، هامش ص ٤٠.**

(٣٣) سعد زغلول عبدربه محمد: مرجع سابق، ص ٦٨.

(٣٤) **فيلهلم الثانى** Wilhelm II **(١٨٥٩- ١٩٤١م):** يكتب الاسم فى الألمانية بـ فيلهلم الثانى وفى الإنجليزية بـ وليم الثانى William II وفى بعض المراجع القديمة تعربه غليوم الثانى، وهو امبراطور ألمانى، ولد عام ١٨٥٩م وخلف جده وليام الأول فى حكم ألمانيا عام ١٨٨٨م، وفى عهده عقدت ألمانيا مع بريطانيا معاهدة زنجبار- هليجولاند عام ١٨٩٠م ومن خلالها أصبحت جزيرة هليجولاند من ممتلكات ألمانيا، وفى عهده أيضًا خسرت ألمانيا الحرب العالمية الأولى، وتنازل فيلهلم الثانى عن الحكم، وعاش بقية حياته فى هولندا، وتوفى عام ١٩٤١م. انظر: **عبدالعظيم رمضان: تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦م، هامش ص ١٥.؛ رؤوف سلامة موسى: موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، الطبعة الأولى، دار مطابع المستقبل، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٢٧٥.**

(٣٥) **بسمارك** Bismarck **(١٨١٥-١٨٩٨م):** سياسى ألمانى، ولد عام ١٨١٥م، ينتمى إلى طبقة اليونكرز "صغار النبلاء"، درس القانون وحصل على الدكتوراه عام ١٨٣٥م، وأصبح من المقربين فى بلاط فردريك الرابع ملك بروسيا، شغل رئيس وزراء بروسيا (١٨٦٢-١٨٩٠م)، ونجح بسمارك فى تحقيق الوحدة الألمانية عام (١٨٧٠-١٨٧١م)، وأصبح مستشار الرايخ الثانى "المستشار الحديدى"، وتوفى عام ١٨٩٨م. **انظر: جاد طه: ألمانيا إلى أين المصير؟، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ٦٠-٦٢.**

(٣٦) سعد زغلول: عبدربه محمد: مرجع سابق، ص ٦٨.

(٣٧) المرجع نفسه، ص ٦٩.

(٣٨) على الرغم من أن ألمانيا دعت إلى عقد مؤتمر برلين لتضع أسس تقسيم القارة الأفريقية حتى لا يحدث تصادم بين الدول الاستعمارية، نجد أنها تسعى لمد نفوذها إلى منطقة أعالى النيل قبل مد النفوذ البريطانى إليها، لذا رحل كارل بيترز شمالًا إزاء الساحل الشرقى حتى بحيرة تانا، وبعد أن تجنب التقاءه مع البريطانيين وصل كارل بيترز فى مارس ١٨٩٠م إلى المناطق الداخلية وأوغندا. انظر: سهام طه محمود حسنين: مرجع سابق، ص ١٥٣.

(39) Jan Knappert: A Short History of Zanzibar, Annales Aequatoria, vol.13, 1992, P.34.

(٤٠) مصطفى إبراهيم الجبو: مرجع سابق، ص ١٧٥.

(٤١) المرجع نفسه، ص ٦٩.

(٤٢) سهام طه محمود حسنين: مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٤٣) سعد زغلول، عبدربه محمد: مرجع سابق، ص ٦٩.؛ سهام طه محمود حسنين: مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٤٤) سهام طه محمود حسنين: مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٤٥) بعد استقالة المستشار الألمانى بسمارك فى مارس ١٨٩٠م، عَين الإمبراطور الألمانى فيلهلم الثانى مكانه كابريفى (١٨٩٠-١٨٩٤م) كمستشار لألمانيا، وكانت سياسته حرة فى المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وكسب تأييد الأحزاب السياسية وألغى القوانين التى سَنها بسمارك ضد الاشتراكيين، وفى عهده تم عقد معاهدة زنجبار- هليجولاند مع

بريطانيا. **انظر: احسان عبدالهادى سليمان: المسألة الألمانية من وحدتها إلى إعادة توحيدها، أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية، العراق، ٢٠١٣م، ص ٣٢.؛ محمد قاسم، أحمد نجيب هاشم: التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة، (د.ت،)، ص ٢٢٢.**

(٤٦) رباب محمود عبدالحميد: الاستعمار البريطانى فى أوغندا (١٨٨٦-١٩٦٢م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٤١.؛ سعد زغلول عبدربه محمد: مرجع سابق، ص ٦٩.

(٤٧) وصفت معاهدة عام ١٨٩٠م بأنها صفقة من جانب واحد أعطت بريطانيا بدلة كاملة من الملابس مقابل زرار كسبته ألمانيا، غير أن جزيرة هليجولاند كانت أكثر من زرار لأنه ثبت أنها قاعدة بحرية لها قيمتها بالنسبة لألمانيا فى بحر الشمال. انظر: سهام طه محمود حسنين: مرجع سابق، هامش ص ١٥٣.

(٤٨) سعد زغلول عبدربه محمد: مرجع سابق، ص ٦٩.

(٤٩) سهام طه محمود حسنين: مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٥٠) كانت حركة التجارة فى هذه المناطق من شرق أفريقيا فى أيدى العرب والهنود منذ زمن طويل، وكانت التجارة الأوربية مع هذه المناطق هى المفتاح الذى فتح الباب للنفوذ الأوربى لشرق أفريقيا. انظر: **شوقى الجمل، عبدالله عبدالرازق إبراهيم: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ص ٢٣٣.**

(٥١) صالح محروس محمد: مرجع سابق، ص ٢٢.

(٥٢) المرجع نفسه، ص ٣٠.

(٥٣) اعترض مجلس الوزراء البريطانى فى يوليو ١٨٩٠م على تنازل بريطانيا عن جزيرة هليجولاند لألمانيا، وقرر تكوين لجنة وزارية لمناقشة القيمة البحرية للجزيرة، وانتهت اللجنة من مهمتها وأوصت بأن جزيرة هليجولاند لم تستخدم مطلقًا كقاعدة دفاعية لبريطانيا، وأن الجزيرة ستكون قليلة النفع فى حالة نشوب حرب بين بريطانيا وألمانيا. انظر: رباب محمود عبدالحميد: مرجع سابق، ص ص ٤٤-٤٥.

(٥٤) الأهرام، العدد ٣٧٧٦ فى ٢٢ / ٧ / ١٨٩٠.

(٥٥) نصت المادة رقم (٣٤) من قرارات مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥م) على أن: "أى قوة تستحوذ على أى قطعة من الأرض على سواحل القارة الأفريقية خارج ممتلكاتها الحالية أو التى لم تستولَ عليها بعد وترغب فى الحصول عليها هذا جنبًا إلى جنب مع القوى التى تدعى الحماية- عليها أن تصاحب هذه الأعمال بإعلان إلى كل القوى الأخرى الموقعة على المرسوم الحالى للمؤتمر حتى تتمكن هذه القوى من تقديم إدعاءاتها الخاصة". **انظر: شوقى الجمل، عبدالله عبدالرازق: الوثائق التاريخية دراسة تحليلية، ص ٣٩.؛ عبدالله عبدالرازق إبراهيم: مؤتمر برلين وآثاره على الخريطة السياسية لغرب أفريقيا، مجلة الدراسات الأفريقية، العدد الثانى عشر، مجلة يصدرها معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص ص ٢٨-٢٩.؛ غادة ضاحى محمد عبدالعزيز: مرجع سابق، هامش ص ٢٦.**

(٥٦) يعتبر اسم أوغندا اسمًا حديثًا أوجده البريطانيون عندما فرضوا الحماية على هذه المنطقة عام ١٩٠٣م، والتى تكونت من عدة ممالك كانت كل واحدة منها مستقلة عن الأخرى، كان أشهرها بوجندا المتاخمة لبحيرة فيكتوريا من الشمال، ومملكة أونيورو شمال بوجندا، وأنكولا وتورو إلى الغرب منهما، وأخيرًا مملكة أشولى فى الشمال من الممالك الأربع. **انظر: حمدناالله مصطفى حسن: أفريقيا من قيام الممالك الإسلامية إلى سقوط الإمبراطوريات الأوربية، الإسكندرية، ٢٠٠٦م، ص ١٤٦.**

(٥٧) سهام طه محمود حسنين: مرجع سابق، ص ١٥٤.

(٥٨) المرجع نفسه، ص ١٥٣.

(٥٩) **هانسا** Hansestädte **أو" الاتحاد الهانسيتكى**" هو اتحاد المدن التجارية فى الشمال الغربى من ألمانيا تحت إشراف مدينة لوبيك Lübeck ونشأ هذا الاتحاد سنة ١٢٤١م. **انظر: غليوم الثانى: المذكرات، ترجمة: أسعد داغر ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، هامش ص ٤٩.**

(٦٠) **دار السلام والتانغا:** تبرز دار السلام كعاصمة والميناء الأول لتنزانيا، وقد نمت من ميناء صيد صغير عام ١٨٦٠م لتصبح المدينة الأولى فى تنزانيا، وكانت السلع تشحن منها وإليها بواسطة قوارب صغيرة حتى عام ١٩٥٦م حيث تم إنشاء ثلاثة مرافئ عميقة

لها. أما **التانغا** فهى المدينة الثانية والميناء الثانى لتنزانيا بعد دار السلام. **انظر: محمد عبدالغنى سعودى: أفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ٤٣٤.**

(٦١) غليوم الثانى: المذكرات، ص ٤٩.

(٦٢) رغم امتلاك ألمانيا لواجهة تطل على بحرين، فقد كانت تفتقر إلى الأسطول الذى لم يكن له أى ذكر تقريبًا حتى عام ١٨٨٨م، لذلك عند تتبع التاريخ الألمانى الحديث نرى العديد من المحاولات التى جرت لبناء وامتلاك أسطول بحرى قوى، فقد قام الألمان خلال السنوات الأولى من تسعينيات القرن التاسع عشر الميلادى ببناء سفن من نوع سيجفريد Siegfried والتى تحمل من ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف طن من الوقود، وكانت تلك السفن الحديثة أقوى بالنسبة لسفن الدفاع الساحلى، لكنها كانت أقل فى سرعتها من السفن الحديثة فى الأسطول البريطانى التى تزيد سرعتها على ١٨ عقدة وتزيد حمولة وقودها على ١٨٥٠ طنًّا من الفحم. تكشف لنا التفاصيل على مدى الفارق الواضح فى القدرات بين الأسطول الألمانى المخصص للدفاع الساحلى الألمانى والأسطول البريطانى؛ حيث اتضح أن الحكومة البريطانية كانت تبنى أساطيلها كى تفرض سيطرتها على البحار، أما الحكومة الألمانية فكانت أهدافها تقوية القوة الصغيرة بشكل محدد لغرض الدفاع الساحلى. **انظر: عبدالله محمد ناجى العرشى: مرجع سابق، هامش ص ١١٢.**

(٦٣) غليوم الثانى: المذكرات، ص ٨.

(٦٤) رأى بسمارك أن فرنسا لن ترتاح لتكوين اتحاد ألمانى قوى على حدودها، لذلك فإن الحرب مع فرنسا قادمة لا محالة، وقد جاءت الفرصة عام (١٨٦٩-١٨٧٠م) عندما قامت ثورة فى إسبانيا وطُردت الملكة **إيزابيلا**، واختار الثوار الإسبان الأمير ليوبولد وهو من أسرة الهوهنزلرن وهى الأسرة الحاكمة فى بروسيا، مما أثار مخاوف فرنسا إذ سيترتب على ذلك أن تصبح الأسرة الحاكمة الألمانية صاحبة النفوذ على الحدود الشرقية والجنوبية لفرنسا، وانتهى الأمر بالحرب البروسية الفرنسية وهزيمة الجيش الفرنسى فى معركة سيدان Sedan عام ١٨٧٠م، وفى يناير ١٨٧١م تم عقد صلح فرانكفورت Frankfürt وبموجبه تنازلت فرنسا لبروسيا عن: ميتز واستراسبورج والألزاس واللورين،

وهى مناطق على الحدود الفرنسية الألمانية تسكنها عناصر يتكلم بعضها اللغة الألمانية. **انظر: زينب عصمت راشد: تاريخ أوروبا فى القرن التاسع عشر، دار الفكر العربى، القاهرة، (د.ت)، ص ص ٤٠٥–٤١١. هـ.ج.ولز: موجز تاريخ العالم، ترجمة: عبدالعزيز توفيق جاويد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ٣٣٣. عبدالعزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين: التاريخ الأوروبى الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ص ٣٧٥–٣٧٦.**

(٦٥) عرفت معاهدة ١٨ مايو ١٨٨٧م بين ألمانيا وروسيا باسم معاهدة الضمان، ونصت المادة الأولى من المعاهدة على: "إذا هوجمت إحدى الدولتين المتعاهدتين (ألمانيا أو روسيا) من قبل دولة ثالثة تلتزم الدولة الأخرى بالحياد الودى، وأن تعترف ألمانيا بالحقوق التاريخية لروسيا فى البلقان خاصة فى بلغاريا". **انظر:**

Louis Snyder: Documents of German History, New York, 1958, P.257.

ممدوح منصور، أحمد وهبان: التاريخ الدبلوماسى "العلاقات السياسية بين القوى الكبرى (١٨١٥–١٩٩١م، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٨٥.

(٦٦) سعد زغلول عبدربه محمد: مرجع سابق، ص ٦٨.

(٦٧) سهام طه محمود حسنين: مرجع سابق، ص ص ٢٢٢–٢٢٣.

(68) Sir E.Malet to the Marquis of Salisbury, F.O.403/142, No.161, "Correspondence respecting the Negotiations between Great Britain and Germany relating to Africa", April to December 1890, P.91.

(٦٩) **عُرف هذا الاتفاق باسم الاتفاق الإنجليزى– الألمانى** The Anglo_ German Agreement**، وكذلك باسم معاهدة هليجولاند– زنجبار** Heligoland_ Sansibar Vertrag **(باللغة الألمانية)،** Heligoland_ Zanzibar Treaty **(باللغة الإنجليزية).**

(٧٠) سعد زغلول عبدربه محمد: مرجع سابق، ص ص ٦٩– ٧٠.؛ مصطفى إبراهيم الجبو: مرجع سابق، ص ص ١٧٥– ١٧٦.

(٧١) المادة الثانية من معاهدة زنجبار– هليجولاند ١ يوليو ١٨٩٠م.

(72) Leonard Woolf: Empire and Commerce in Africa: A Study in Economic Imperialism, London, 1922, P.267.

(٧٣) المادة الأولى من معاهدة زنجبار– هليجولاند ١ يوليو ١٨٩٠م.

(٧٤) المادة الثانية عشر من معاهدة زنجبار– هليجولاند ١ يوليو ١٨٩٠م.؛ وانظر: مور أوليفر: تاريخ أفريقيا فى العصر الحديث، ترجمة: المركز الثقافى للتعريب والترجمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ١٥٣.؛ سهام طه محمود حسنين: مرجع سابق، ص ٢٢٧؛ وانظر:

Edward Hertslet: The Map of Africa by Treaty, Vol.II, London, 1984, P.651. D.G.Perry, R.M.Pasley: Modern European History (1815-1939), A&C.Black, LTD, London, 1947, P.124.

(٧٥) المواد الثالثة والرابعة من معاهدة زنجبار– هليجولاند ١ يوليو ١٨٩٠م.

(٧٦) المادة الحادية عشر من معاهدة زنجبار– هليجولاند ١ يوليو ١٨٩٠م.

(٧٧) سعد زغلول عبدربه محمد: مرجع سابق، ص ص ٦٩– ٧٠.؛ مصطفى إبراهيم الجبو: مرجع سابق، ص ص ١٧٥– ١٧٦.

(٧٨) المادة الثامنة من معاهدة زنجبار– هليجولاند ١ يوليو ١٨٩٠م.

(٧٩) المادة الخامسة من معاهدة زنجبار– هليجولاند ١ يوليو ١٨٩٠م. وانظر:
Edward Hertslet: Op.Cit, P.674.

(٨٠) المادة العاشرة من معاهدة زنجبار– هليجولاند ١ يوليو ١٨٩٠م. وانظر:
Edward Hertslet: Op.Cit, P.650.

(81) William Edwards: Op.Cit, P.101.

(٨٢) رباب محمود عبدالحميد: مرجع سابق، ص ٤٨.

(٨٣) بدخول ألمانيا حلبة الاستعمار، ضاعفت كثيرًا من فرص الاحتكاك بينها وبين بريطانيا، فقد كان هناك احتكاك بين الدولتين بصدد أفريقيا الجنوبية الغربية وأفريقيا الوسطى وبصدد زنجبار فى شرق أفريقيا. انظر: **هـ. أ. ل. فشر: تاريخ أوروبا فى العصر الحديث، ترجمة: أحمد نجيب هاشم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨م، ص ٣٩٣.**

(٨٤) **أحمد حمود المعمرى: عُمان وشرقى أفريقية، وزارة التراث القومى والثقافة بسلطنة عُمان، مطابع سجل العرب، ١٩٨٠م، ص ٣٥.**؛– نظام الحماية هو أسلوب استعمارى، وفيه تحتفظ المستعمرة بنوع من الاستقلال فى إدارة شئونها الداخلية، وتدير الدولة الاستعمارية الشئون الخارجية والمسائل الاقتصادية، ومن مظاهر إعلان الحماية البريطانية على زنجبار، استيلاء الإنجليز على إدارة الشئون المالية والجمارك، وقد علل السيد على بن سعيد (١٨٩٠–١٨٩٣م) سلطان زنجبار احتياجه للحماية البريطانية خوفًا من النفوذ الألمانى، وأن إعلان الحماية البريطانية كان الأفضل للسلطان للمحافظة على ما تبقى من أملاكه من التكالب الاستعمارى الأوربى، وأعلن الإنجليز أن الحماية معناها حماية السكان الأفارقة المحليين من القوى الأوربية وأن كانت تعنى السيطرة والنفوذ وتحقيق الأهداف الاقتصادية. انظر: **غادة ضاحى محمد عبدالعزيز: مرجع سابق، هامش ص ٢٩.؛ صالح محروس محمد: مرجع سابق، ص ص ٣١–٣٢.**

(٨٥) رأفت غنيمى الشيخ: أفريقيا فى التاريخ المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٢م، ص ٤٦.

(٨٦) صالح محروس محمد: مرجع سابق، ص ٢٢.

(٨٧) على الرغم أن معاهدة زنجبار– هليجولاند عام ١٨٩٠م نصت على تنازل بريطانيا عن جزيرة هليجولاند لصالح ألمانيا، إلا أن الجزيرة أصبحت تحت سيادة ألمانيا خلال الفترة (١٨٩٠–١٩١٩م)؛ حيث نصت المادة ١١٥ من معاهدة فرساى عام ١٩١٩م على: " أن تدمر الحصون والأبنية والموانئ الحربية فى جزر هليجولاند وذلك تحت إشراف الحلفاء بواسطة عمال من الألمان، وعلى نفقة ألمانيا ولا يعاد إنشاؤها ولا ينشأ مثلها فى المستقبل". **انظر: خالد مكرم فوزى: مؤتمر فرساى وآثاره على الخريطة السياسية لأوروبا، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، فرع بنى سويف، ٢٠٠٤م، ص ٣٢٨.**

(٨٨) كان الهدف من تأسيس شركة شرق أفريقيا البريطانية The British East Africa عام ١٨٨٦م هو رعاية المصالح البريطانية فى منطقة شرق أفريقيا، وسيطرت على مساحة واسعة من ساحل ممبسة حتى بحيرة فيكتوريا. انظر: **حمدناالله مصطفى حسن: مرجع**

سابق، ص ١٣٨؛. وانظر أيضًا:

Cumberland Clark: The Crown Colonies and their History, London, 1939, P.208., William Edwards: Op.Cit,P.92.

(٨٩) صالح محروس محمد: مرجع سابق، ص ٢٢.

(٩٠) عبدالرؤوف سنو: سياسة ألمانيا الاستعمارية فى شرق أفريقيا "محاولات استغلال النفوذ الدينى للسلطان العثمانى للتغلغل فى زنجبار (١٨٨٥-١٨٨٩م)، أعمال ندوة: مصر وألمانيا فى القرنين التاسع عشر والعشرين فى ضوء الوثائق، تحرير د. وجيه عتيق، جامعة القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٩٧م، ص ١٠.؛ سهام طه محمود حسنين: مرجع سابق، ص ٣٢٠

(٩١) عبدالله محمد ناجى العرشى: مرجع سابق، ص ٨٤.

(٩٢) بعد تحقيق الوحدة الألمانية عام (١٨٧٠-١٨٧١م) كانت مشكلة الدفاع عن حدود ألمانيا معقدة وخطيرة للغاية رغم أن ألمانيا كانت تمتلك أحسن جيوش أوربا البرية فى ذلك الوقت، ومن أسباب خطورة مشكلة الدفاع أن ألمانيا عملاقة دون أن تكون هناك حدود طبيعية تحميها؛ حيث إن حدودها مع جيرانها كانت فى غالبيتها العظمى مفتوحة، وهذا يفرض على ألمانيا أن تحتفظ بقوات كثيفة لمواجهة هجمات قد تحدث هنا أو هناك على مسافات متباعدة للغاية، على العكس من بريطانيا مثلًا التى كان الأسطول البريطانى يحمى شواطئها، ويمكن أن يحدد بالضبط النقطة التى يريد الخصم النزول فيها، إذا تمكن الخصم من عبور بحر الشمال دون أن يقضى عليه الأسطول البريطانى. انظر: **عبدالعزيز سليمان نوار: التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٤٢١.**

(٩٣) عبدالله محمد ناجى العرشى: مرجع سابق، ص ص ٨٤- ٨٦.

(٩٤) تقع قناة كيل فى أقصى جنوب شبه جزيرة الدنمارك، وهى شريان مائى مشهور فى ألمانيا ، وبدأت الحكومة الألمانية فى شق هذه القناة عام ١٨٨٧م وانتهى عام ١٨٩٥م، وتصل بحر البلطيق ببحر الشمال، ولهذه القناة أهمية تجارية واستراتيجية فى مرور السفن الأوربية من الموانئ الاسكندنافية والبولندية والروسية وإليها، وفى بداية إنشائها كان اسمها قناة القيصر فيلهلم، واسمها الرسمى فى اللغة الألمانية يعنى قناة بحر

الشمال– الشرق. وفرت القناة للسفن طريقًا مختصرًا للإبحار بين بحر الشمال وبحر البلطيق، فهى تختصر الرحلة حول الدنمارك بما يزيد على ٨٤٠ كم. **انظر: مجلة ألمانيا اليوم، العدد الأول، شركة الشرق للإعلان والنشر، القاهرة، ١٩٥٥م، ص ٣٧.؛ عبدالله محمد ناجى العرشى: مرجع سابق، هامش ص ١١٠.**

(95) Telegram from Baron Von Marschall to Count Hatzfeldt, May 25th, 1890. by: E.T.S.Dugdale: German Diplomatic Documents (1871-1914), London, 1927, P.36.

وانظر: عبدالعزيز سليمان نوار: مرجع سابق، ص ٣١٨.

(٩٦) غليوم الثانى: المذكرات، ص ص ٤٩–٥٠.

(٩٧) كان الاقتراح الخاص بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية غير مناسب فى تلك الفترة؛ نظرًا لاحتمال أن ينظر إليه الأمريكيون على أنه مخالف " لمبدأ مونرو Monro" Doctrine الذى كان إعلانًا باستقلال أمريكا عن أوربا. **انظر: عبدالله محمد ناجى العرشى: مرجع سابق، هامش ص ١٤٢.**

(٩٨) المرجع نفسه، ص ١٤٣.

(٩٩) ظلت النوايا الحسنة لدى المستشار الألمانى بسمارك موجودة تجاه علاقة ألمانيا مع بريطانيا؛ حيث أرسل ابنه هيربيرت Herbert إلى لندن فى يناير عام ١٨٨٩م لاقتراح تحالف دفاعى رسمى بين ألمانيا والنمسا وبريطانيا، لكن سالسبورى فهم من هذا الحلف أنه لا يخدم سوى النمسا فى حالة حربها مع روسيا، لأنه سيصبح من الضرورى على بريطانيا مساندتها، لذلك رفضت بريطانيا ذلك التحالف. **انظر: عبدالله محمد ناجى العرشى: مرجع سابق، ص ١٤٤.**

ملحق رقم (١): معاهدة زنجبار– هليجولاند ١ يوليو ١٨٩٠م

اتفق كل من السير إدوارد مالت السفير البريطانى فى برلين، والسير برسى أندرسون رئيس القسم الأفريقى فى وزارة الخارجية البريطانية، نيابة عن حكومة جلالة ملكة بريطانيا، والمستشار الألمانى كابريفى والدكتور كراول رئيس قسم المستعمرات بوازرة الخارجية الألمانية، نيابة عن الحكومة الألمانية فى برلين فى ١ يوليو ١٨٩٠م مناقشة المسائل الخاصة بالمصالح الاستعمارية وتحديد منطقتى نفوذ كل من بريطانيا وألمانيا فى أفريقيا على النحو التالى:

- **المادة الأولى:** يتم رسم حدود مستعمرة شرق أفريقيا الألمانية: بطريقة تمنع وصول الألمان إلى منابع النيل، وتم الاتفاق على أن تكون الحدود كالتالى:

١- من ناحية الشمال: يبدأ خط ترسيم الحدود شمال مصب نهر أومبا إلى بحيرة جب، ثم يمر على طول الجانب الشرقى ويعبر نهر لمبه، ويمر وسط الطريق بين أقاليم تافيتا وتشاجا، ثم إلى الجانب الشرقى لبحيرة فيكتوريا، ثم يعبر البحيرة وينتهى عند حدود دولة الكونغو الحرة.

٢- من ناحية الجنوب: يبدأ خط ترسيم الحدود على الساحل الشمالى لإقليم موزمبيق ثم يتبع مجرى نهر روفوما إلى نقطة التقاء نهر مسنج مع نهر روفوما. ثم يتجه غربًا حتى يصل إلى بحيرة نياسا، ثم يتبع الشواطئ الشرقية والغربية والشمالية للبحيرة عند الضفة الشمالية لمصب نهر سونجوى، ثم يتبع النهر حيث يقترب من الحد الجغرافى لحوض نهر الكنغو، كما حدد فى البند الأول من قرارات مؤتمر برلين، ثم يتبع نهر كيلامبو حتى بحيرة تنجانيقا.

٣- من ناحية الغرب: يبدأ خط ترسيم الحدود من مصب نهر كيلامبو إلى خط العرض الأول المنتهى مع دولة الكونغو الحرة.

أما حدود منطقة النفوذ البريطانية في شرق أفريقيا، فيتم رسم حدودها كالتالي:

١- من ناحية الجنوب: يبدأ خط ترسيم الحدود من مصب نهر أومبا حيث خط العرض الأول جنوبًا، ويصل إلى دولة الكونغو الحرة، ويقع جبل مفمبيرو ضمن منطقة النفوذ البريطانية.

٢- من ناحية الشمال: يبدأ خط ترسيم الحدود على الساحل عند الضفة الشمالية لمصب نهر جوبا، وينتهى مع إقليم النفوذ الإيطالى جالالاند والحبشة حتى حدود مصر.

٣- من ناحية الغرب: يبدأ خط ترسيم الحدود مع حد دولة الكونغو الحرة وخط تقسيم المياه الغربى لحوض النيل.

- **المادة الثانية:** تتخلى ألمانيا عن حمايتها على سلطنة ويتو، وعن حمايتها على الشريط الساحلى الممتد بين ويتو حتى قسمايو لصالح بريطانيا العظمى، وكذلك تتخلى عن مطالبتها لكل الاقاليم الأخرى التى تقع شمال نهر تانا وجزر باتا وماندا.
- **المادة الثالثة** (منطقتا النفوذ الألمانية والبريطانية فى جنوب غرب أفريقيا):

ترسم حدود منطقة النفوذ الألمانية فى جنوب غرب أفريقيا على النحو التالي:

١- من ناحية الجنوب: يبدأ خط ترسيم الحدود من ناحية الجنوب عند مصب نهر الأورانج صاعدًا تجاه الضفة الشمالية لذلك النهر عند درجة ٢٠ شرق خط الطول.

٢- من ناحية الشرق: يحدد خط ترسيم الحدود من ناحية الشرق عند درجة ٢٠ شرق خط الطول حتى نهر الزمبيزى، وتم الاتفاق على أنه لا يقل عرض المسافة ما بين منطقة النفوذ الألمانية ونهر الزمبيزى عن ٢٠ ميل. وأن تشمل منطقة النفوذ البريطانية بحيرة نجامى، وأن يتم تحديد خط ترسيم الحدود وفقًا للخريطة التى أعُدت من قبل الحكومة البريطانية عام ١٨٨٩م، وأن يشمل الحد الجنوبى لمنطقة النفوذ البريطانية خليج ولفش. واتفقت كل من الدولتين على حرية نقل ومرور البضائع والتجارة من منطقتى نفوذ كل منهما وإليها.

- **المادة الرابعة:** (منطقت النفوذ الألمانية والبريطانية فى غرب أفريقيا):

يتم ترسيم حدود منطقتى النفوذ الألمانية والبريطانية فى غرب أفريقيا عن طريق رسم الحدود بين محمية توجو الألمانية ومستعمرة ساحل الذهب البريطانية على الشريط الساحلى كما جاء فى الاتفاق بين مندوبى الدولتين فى الفترة ما بين ١٤-٢٨ يوليو ١٨٨٦م. ثم يتجه خط ترسيم الحدود من ناحية الشمال عند درجة ٦.′١٠° شمال خط العرض حتى يصل إلى الضفة اليسرى لنهر فولتا (يقع فى غانا) وذلك وفقًا لاتفاق عام ١٨٨٨م، وتتعهد كل من الدولتين بسحب جميع موظفى كل منهما من منطقة نفوذ الدولة الأخرى بعد ذلك الاتفاق.

- **المادة الخامسة:** تتعهد بريطانيا وألمانيا بأنه لا يوجد اتفاق أو معاهدة تعرقل حرية نقل ومرور البضائع داخل منطقتى نفوذ الدولتين، وعدم فرض أى رسوم أو جمارك على التجارة ومرور البضائع فى الأقاليم التى تقع داخل منطقتى نفوذ الدولتين بغرب أفريقيا بين نهر بنوى (هو نهر يجتمع مع نهر

النيجر عند مصب خليج غينيا) وبحيرة تشاد.

- **المادة السادسة:** إنه من الممكن تعديل خطوط ترسيم الحدود الخاصة بمنطقتى نفوذ الدولتين وفقًا للمواد السابقة أرقام (١-٤) من ذلك الاتفاق، ويكون ذلك من خلال عقد اتفاق بين الدولتين (بريطانيا وألمانيا) ، وأنه قد يجتمع ممثلو الدولتين لتعديل خطوط ترسيم الحدود وفقًا للمتطلبات المحلية الخاصة بمنطقتى نفوذ الدولتين.
- **المادة السابعة:** تتعهد كل من الدولتين (بريطانيا وألمانيا) على عدم تدخل أى منهما فى مناطق نفوذ الدولة الأخرى وفقًا للمواد السابقة رقم (١-٤) من ذلك الاتفاق، وعدم ممارسة أى منهما فى مناطق نفوذ الدولة الأخرى حقوق السيادة عن طريق الشركات أو الأفراد، وعدم حق أى منهما فى الاستيلاء على الاقاليم أو عقد المعاهدات أو ممارسة الحقوق السيادية التى تقع داخل منطقة نفوذ الدولة الأخرى.
- **المادة الثامنة:** تتعهد كل من الدولتين على تنفيذ نصوص مواد مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥م) الخاصة بحرية التجارة والملاحة فى الأنهار والبحيرات والقنوات المائية التى تقع داخل منطقتى نفوذ الدولتين، وعدم الاحتكار التجارى وعدم فرض أى رسوم على التجارة ونقل ومرور البضائع فى المناطق والأقاليم التى تقع ما بين بحيرة نياسا ودولة الكونغو الحرة، وما بين بحيرة نياسا وبحيرة تنجانيقا، وما بين بحيرة تنجانيقا وما بين الحد الشمالى لمنطقتى نفوذ الدولتين.
- **المادة التاسعة:** الاعتراف بالامتيازات الخاصة بالتجارة والتعدين وذلك وفقًا لنص المادة التاسعة من قرارات مؤتمر برلين الخاصة بالامتيازات التجارية

والمعدنية، وحقوق الملكية الخاصة بالشركات والأفراد لكل من الدولتين، وتكون هذه الامتيازات وفقًا للقوانين واللوائح المحلية السارية داخل منطقتى نفوذ الدولتين.

- **المادة العاشرة:** الحماية الكاملة لرجال الدين الإنجليز والألمان، والتسامح الدينى، وحرية العقيدة والعبادة الدينية وحرية التعليم الدينى فى جميع الأقاليم والمناطق الخاصة بمنطقتى نفوذ الدولتين.
- **المادة الحادية عشر:** تتعهد بريطانيا باستخدام كل نفوذها لتسهيل التوصل إلى اتفاق ودى بين زنجبار وألمانيا، وعن طريق هذا الاتفاق يتنازل سلطان زنجبار لألمانيا عن ممتلكاته التى تقع على الشريط الساحلى بشرق أفريقيا بين نهرى أومبا وروفوما لصالح شركة شرق أفريقيا الألمانية بما فى ذلك جزيرة مافيا، مقابل تعويض عادل (يبلغ أربعة ملايين فرانك) تدفعه ألمانيا لسلطان زنجبار عن خسارته عن ممتلكاته التى تقع على الشريط الساحلى بشرق أفريقيا، وأن توافق ألمانيا على الحماية البريطانية على جزر زنجبار وبمبا وعلى أراضى وأقاليم سلطان ويتو والأراضى المجاورة الممتدة من ويتو حتى قسمايو.

- **المادة الثانية عشر (جزيرة هليجولاند):**

١- تتنازل بريطانيا عن سيادتها لجزيرة هليجولاند لألمانيا، وأن يصدق على ذلك البرلمان البريطانى، وتتنازل جلالة ملكة بريطانيا عن الجزيرة لجلالة الإمبراطور الألمانى.

٢- أن تسمح الحكومة الألمانية لجميع المواطنين سكان الجزيرة حق الحصول على الجنسية البريطانية، ويتم ذلك عن طريق تصريح من قبل هؤلاء

المواطنين. وبالنسبة للأطفال دون السن القانونى من حقهم الحصول على الجنسية البريطانية عن طريق أولياء الأمور.

٣- إعفاء جميع المواطنين سكان الجزيرة وأولادهم الذين ولدوا قبل تاريخ توقيع ذلك الاتفاق (معاهدة زنجبار- هليجولاند ١ يوليو ١٨٩٠م) من الخدمة الإلزامية فى الجيش والبحرية الألمانية.

٤- يتم العمل بالقوانين والأعراف السارية الخاصة بجزيرة هليجولاند فى ذلك الوقت.

٥- عدم فرض الحكومة الألمانية أى زيادة تخص الرسوم الجمركية بشأن جزيرة هليجولاند خلال الفترة التى تبدأ من تاريخ توقيع ذلك الاتفاق حتى تاريخ ١ يناير ١٩١٠م.

٦- جميع حقوق الملكية والامتيازات الخاصة بالأفراد والشركات لصالح الحكومة البريطانية تنتقل لصالح حكومة جلالة الإمبراطور الألمانى.

٧- من حق الصيادين الإنجليز إرساء وتصليح السفن الخاصة بهم بالقرب من الجزيرة فى جميع الأحوال الجوية، ونقل البضائع وصيد الأسماك وبيعها لسكان الجزيرة.

برلين فى ١ يوليو ١٨٩٠

(توقيع)

- **إدوارد مالت.**
- **برسى أندرسون.**
- **كابريفى.**
- **كراول**

Zanzibar_ Heligoland Treaty of 1890

The Undersigned;

Sir Edward Malet, Her Britannic Majesty's Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary; Sir Henry Percy Anderson, Chief of the African Department of Her Majesty's Foreign Office; The Chancellor of the German Empire, General von Caprivi, The privy Councillor in the Foreign Office, Dr. Krauel. Have, after discussion of various questions affecting the Colonial interests of Germany and Great Britain, come to the following Agreement on behalf of their respective Governments:

Article I

In East Africa the sphere in which the exercise of influence is reserved to Germany is bounded:

1- To the north by a line which, commencing on the coast at the north bank of the mouth of the River Umba, runs direct to Lake Jipé; passes thence along the eastern side and round the northern side of the lake, and crosses the River Lumé; after which it passes midway between the territories of Taveita and Chagga, skirts the northern base of the Kilimanjaro range, and thence is drawn direct to the point on the eastern side of Lake Victoria Nyanza which is intersected by the 1st Parallel of south latitude; thence, crossing the lake on that parallet, it follows the parallet to the frontier of the Congo Free State, where it terminates. It is however, understood that on the west side of the lake, the sphere does not comprise Mount Mfumbiro; if that mountain shall prove to lie to the south of the selected parallel, the line shall be deflected so as to exclude it, but shall, nevertheless, return so as to terminate at the above named point.

2- To the south by a line which, starting on the coast at the northern limit of the Province of Mozambique, follows the course of the River Rovuma to the point of confluence of the Msinje, thence it runs westward along the parallel of that point till it reaches Lake Nyassa; thence striking northward, it follows the eastern, northern, and western shores of the lake to the northern bank of the mouth of the River Songwe; it ascends that river to the point of its intersection by the 33rd degree of east longitude; thence it follows the river to the point where it approaches most nearly the boundary of the geographical Congo Basin defined in the 1st Article of the Act of Berlin, as marked in the map attached to the 9th protocol of the conference. From that point it strikes direct to the above_ named boundary; and follows it to the point of its intersection by the 32nd degree of east longitude; from which point it strikes direct to the point of confluence of the northern and southern branches of the River Kilambo, and thence follows that river till it enters Lake Tanganyika. The course of the above boundary is traced in general accordance with a map of the Nyassa- Tanganyika Plateau, officially prepared for the British Government in 1889.

3- To the west by a line which, from the mouth of the River Kilambo to the 1st parallel of south latitude, is conterminous with the Congo Free State.

The sphere in which the exercise of influence is reserved to Great Britain is bounded:

A- To the south by the above- mentioned line running from the mouth of the River Umba to point where the 1st parallel of south latitude reaches the Congo Free State. Mount Mfumbiro is included in the sphere.

B- To the north by a line commencing on the coast at the north bank of the mouth of the River Juba; thence it ascends that bank of the river and is conterminous with the territory reserved to the influence of Italy in Gallaland and Abyssinia, as far as the confines of Egypt.

C- To the west by the Congo Free State, and by the western watershed of the basin of the Upper Nile.

Article II

In order to render effective the delimitation recorded in the preceding Article, Germany withdraws in favour of Great Britain her Protectorate over Witu, Great Britain engages to recognize the sovereignty of the Sultan of Witu over the territory extending from Kipini to the point opposite the Island of Kwyhoo, fixed as the boundary in 1887. Germany also withdraws her Protectorate over the adjoining coast up to Kismayu, as well as her claims to all other territories on the mainland, to the north of the River Tana, and to the Islands of Patta and Manda.

Article III

In South- West Africa the sphere in which the exercise of influence is reserved to Germany is bounded:

1- To the south by a line commencing at the mouth of the Orange River, and ascending the north bank of that river to the point of its intersection by the 20th degree of east longitude.

2- To the east by a line commencing at the above- named point, and following the 20th degree of east longitude to the point of its intersection by the 22 nd parallel of south latitude, it runs eastward along that parallel to the point of its intersection by the 21 st degree of east longitude; thence it follows that degree northward to the point of its intersection by the 18 th parallel of south latitude; it runs estward along that parallel till it reaches the River Chobe; and descens the centre of the main channel of that river to its junction with the Zambesi, where it terminates. It is understood that under this arrangement Germany shall have free access from her Protectorate to the Zambesi by a strip of territory which shall at no point be less than 20 English miles in width. The sphere in which the exercise of influence is reserved to Great Britain is bounded to the west and north- west by the above- mentioned line. It includes Lake Ngami. The course of the above boundary is traced in general accordance with a map officially prepared for the British Government in 1889. The delimitation of the southern boundary of the British territory of Walfish Bay is reserved for arbitration, unless it shall be

settled by the consent of the two Powers within two years from the date of the conclusion of this Agreement. The two Powers agree that, pending such settlement, the passage of the subjects and the transit of goods of both Powers through the territory now in dispute shall be levied on goods in transit. Until a settlement shall be considered neutral.

Article IV

The boundary between the German Protectorate of Togo and the British Gold Coast Colony Commences on the Coast at the marks set up after the negotiations between the Commissioners of the two countries of the 14th and 28th of July, 1886; and proceeds direct northwards to the 6° 10′ parallel of north latitude; thence it reaches the left banks of the River Aka; ascends the mid- channel of that river to 6° 20′ parallel of north latitude; runs along that parallel westwards to the right bank of the River Dchawe or Shavoe; follows that bank of the river till it reaches the parallel corresponding with point of confluence of the River Deine with the Volta, it runs along that parallel westward till it reaches the Volta; from that point it ascends the left banks of the Volta; till it arrives at the neutral zone established by the Agreement of 1888, which commences at the confluence of the River Dakka with the Volta. Each Power engages to withdraw immediately after the conclusion of this Agreement all its officials and employés from territory which is assigned to the other Power by the above delimitation.

Article V

It is agreed that no Treaty or Agreement made by or on behalf of either Power to the north of the River Benué, shall interfere with the free passage of goods of the other Power, without payment of transit dues, to and from the shores of Lake Chad. All treaties made in territories intervening between the Benué and Lake Chad shall be notified by one Power to the other.

Article VI

All the lines of demarcation traced in Article I to IV shall be subject to rectification by Agreement between the two Powers, in accordance with local requirements. It is specially understood that, as regards the boundaries traced in Article IV, commissioners shall meet with the least possible delay for the object of such rectification.

Article VII

The two Powers engage that neither will interfere with any sphere of influence assigned to the other by Articles I to IV. One Power will not in the sphere of the make acquisitions, conclude Treaties, accept sovereign rights or Protectorates, nor hinder the extension of influence of the other. It is understood that no Companies nor individuals subject to one Power can exercise sovereign rights in a sphere assigned to the other, except with the assent of the latter.

Article VIII

The tow Powers engage to apply in all the portions of their respective spheres, within the limits of the free zone defined by the Act of Berlin of 1885, to which

the first five Articles of that Act are applicable at the date of the present Agreement, the provisions of those Articles according to which trade enjoys complete freedom; the navigation of the lakes, rivers, and canals, and of the ports on those waters is free to both flags; and no differential treatment is permitted as regards transport or coasting trade; goods, of whatever origin, are subject to no dues except those, not differential in their incidence, which may be levied to meet expenditure in the interest of trade; no transit dues are permitted; and no monopoly or favour in matters of trade can be granted. The subjects of either Power will be at liberty to settle freely in their respective territories situated within the free trade zone. It is specially understood that, in accordance with these provisions, the passage of goods of both Powers will be free from all hindrances and from all transit dues between Lake Nyassa and the Congo State, between Lake Nyassa and Tanganyika, on Lake Tanganyika, and between that lake and the northern boundary of the two spheres.

Article IX

Trading and mineral Concessions, and rights to real property, held by Companies or individuals, subjects of one Power, shall if their validity is duly established, be recognized in the sphere of the other Power. It is understood that Concessions must be worked in accordance with local laws and regulations.

Article X

In all territories in Africa belonging to, or under the influence of either Power, missionaries of both countries shall have full protection. Religious toleration and freedom for all forms of divine worship and religious teaching.

Article XI

Great Britain engages to use all her influence to facilitate a friendly arrangement, by which the Sultan of Zanzibar shall cede absolutely to Germany his possessions on the mainland comprised in existing Concessions to the German East African Company, and their dependencies, as well as island of Mafia. It is understood that His Highness will, at the same time, receive an equitable indemnity for the loss of revenue resulting from such cession. Germany engages to recognize a Protectorate of Great Britain over the remaining dominions of the Sultan of Zanzibar and Pemba, as well as over the dominions of the Sultan of Witu, and the adjacent territory up to Kismayu, from which her Protectorate is withdrawn. It is understood that if the cession of the German coast has not taken place before the assumption by Great Britain of the Protectorate of Zanzibar, Her Majesty's Government will, in assuming the Protectorate, accept the obligation to use all their influence with the Sultan to induce him to make that cession at the earliest possible period in consideration of an equitable indemnity.

Article XII

1- Subject to the assent of the British Parliament, the sovereignty over the Island of Heligoland, together with its dependcies, is ceded by Her Britannic Majesty to His Majesty the Emperor of Germany.

2- The German Government will allow to all persons natives of the territory thus

ceded the right of opting for British nationality by means of a declaration to be made by themselves, and, in the case of children under age, by their parents or guardians, which must be sent in before the 1st of January 1892.

3- All persons natives of the territory thus ceded, and their children born before the date of the signature of the present Agreement, are free from the obligation of service in the military and naval forces of Germany.

4- Native laws and customs now existing will, as far as possible, remain undisturbed.

5- The German Government binds itself not to increase the Customs Tariff at present in force in the territory thus ceded until the 1st January, 1910.

6- All rights to property which private persons or existing Corporations have acquired in Heligoland in connection with the British Government are maintained; obligations resulting from them are transferred to His Majesty the Emperor of Germany.

7- The rights of British fishermen with regard to anchorage in all weathers, to taking in provisions and water, to making repairs, to transhipment of goods, to the sale of fish, and to the landing and drying of nets, remain undisturbed.

Berlin, July 1, 1890.

(Signed) EDWARD.B. MALET
H. PERCY ANDERSON
V. CAPRIVI
K. KRAUEL

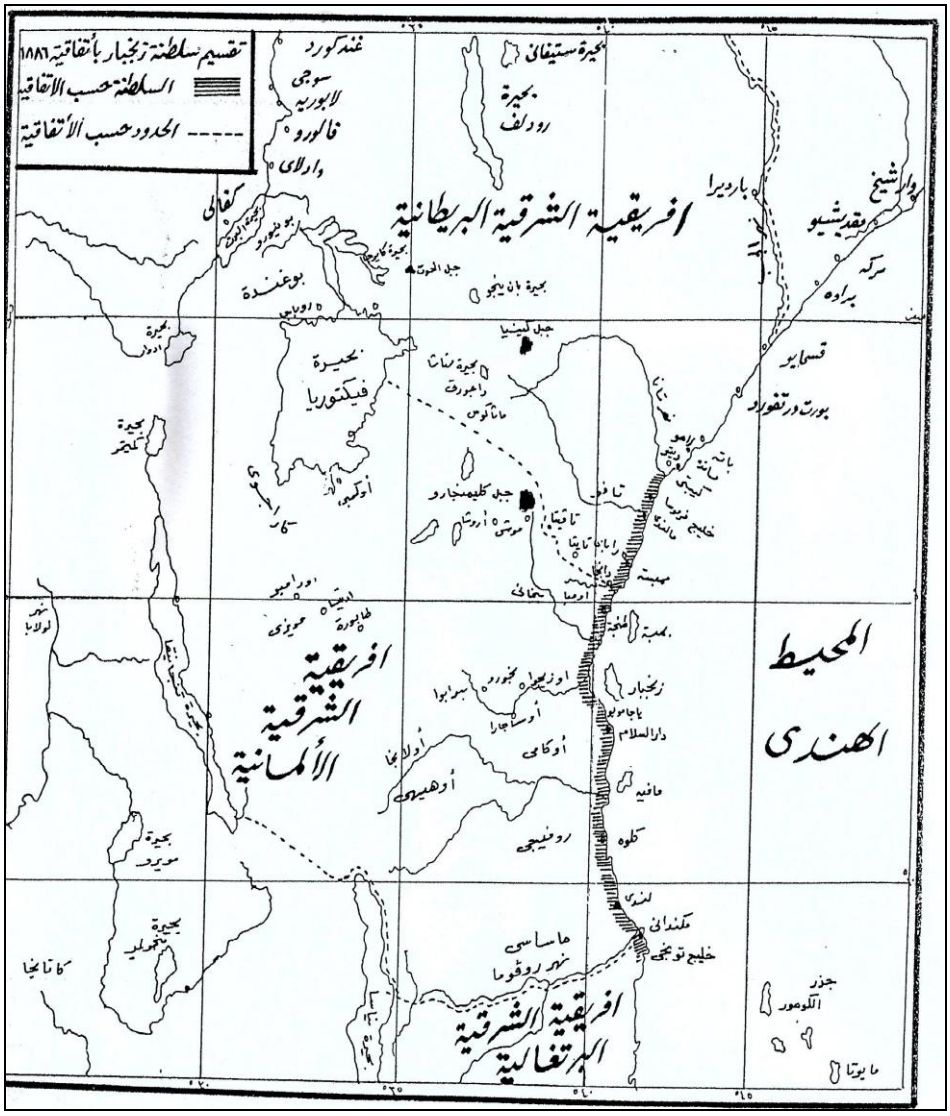

خريطة رقم (١): تقسيم سلطنة زنجبار بين بريطانيا وألمانيا وفقًا لمعاهدة عام ١٨٨٦م.

المصدر: محمد حامد عبدالله إبراهيم: مرجع سابق، ص ٢٧٣.

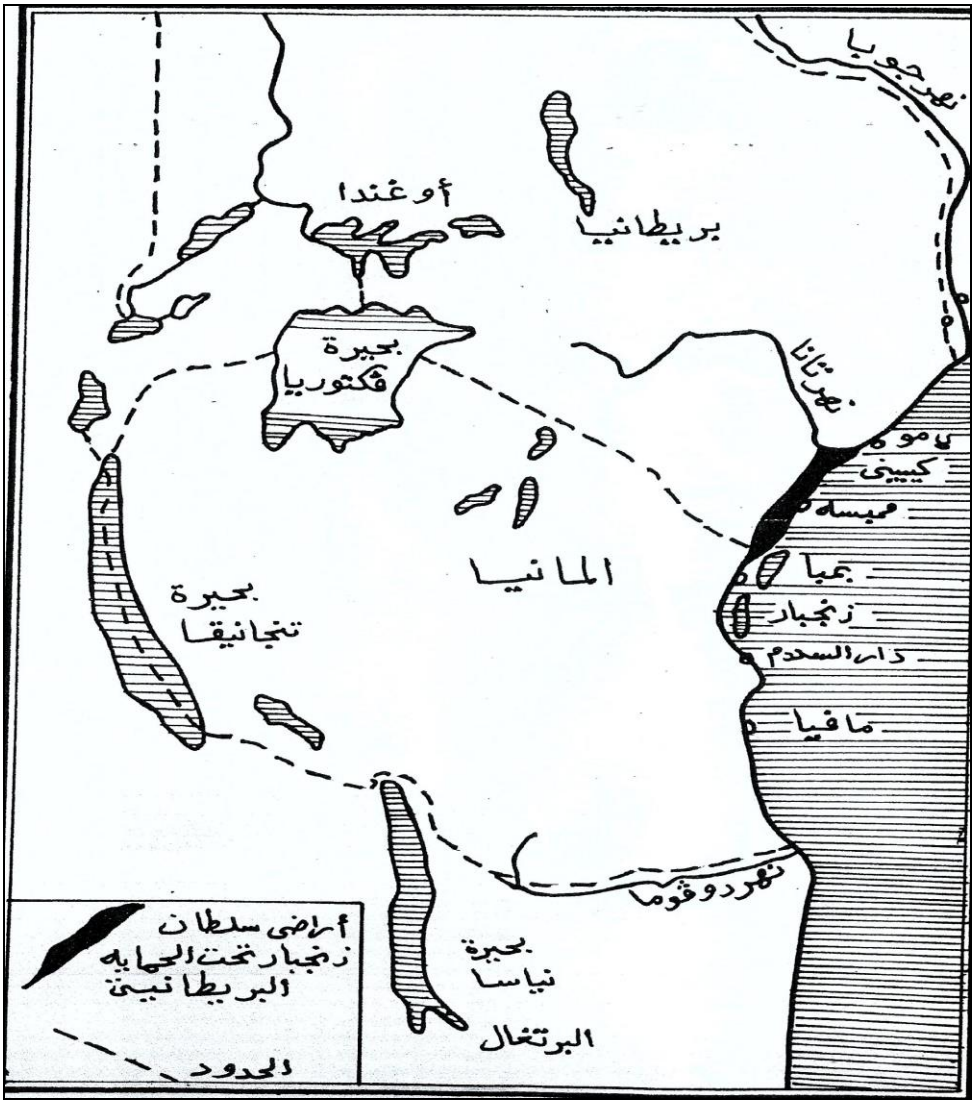

خريطة رقم (٢): شرق أفريقيا بعد اتفاقية عام ١٨٩٠م بين بريطانيا وألمانيا.

المصدر: سهام طه محمود حسنين: مرجع سابق، ص ٣٠٩.

قائمة المصادر والمراجع

– أولًا: الوثائق المنشورة:

– باللغة العربية:

– شوقى الجمل، عبدالله عبدالرازق: الوثائق التاريخية دراسة تحليلية، المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ١٩٩٨م.

– باللغة الإنجليزية:

- Edward Hertslet: The Map of Africa by Treaty, Vol.II, London, 1984.
- E.T.S.Dugdale: German Diplomatic Documents (1871-1914), London, 1927.
- F.O.403/142, No.161, "Correspondence respecting the Negotiations between Great Britain and Germany relating to Africa", April to December 1890.
- Louis Snyder: Documents of German History, New York, 1958.

– ثانيًا: المذكرات:

– غليوم الثانى: المذكرات، ترجمة: أسعد داغر ومحب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، (د.ت).

– ثالثًا: المراجع العربية:

– احسان عبدالهادى سليمان: المسألة الألمانية من وحدتها إلى إعادة توحيدها، أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية، العراق، ٢٠١٣م.

– أحمد حمود المعمرى: عُمان وشرقى أفريقية، وزارة التراث القومى والثقافة بسلطنة عُمان، مطابع سجل العرب، ١٩٨٠م.

– بياتريتشه نيكولينى: جزيرة زنجبار التاريخ والاستراتيجيا فى المحيط الهندى (١٧٩٩–١٨٥٦م)، ترجمة: نزار آغرى، دار النهار للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨م.

– جاد طه: ألمانيا إلى أين المصير؟ دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠.

- جلال يحيى: التنافس الدولى فى شرق إفريقية، الطبعة الأولى، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٩م.
- حمدناالله مصطفى حسن: أفريقيا: من قيام الممالك الإسلامية إلى سقوط الإمبراطوريات الأوروبية، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.
- رأفت غنيمى الشيخ: أفريقيا فى التاريخ المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٢م.
- رؤوف سلامة موسى: موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، الطبعة الأولى، دار مطابع المستقبل، الإسكندرية، ٢٠٠٢.
- رونالدو أوليفر، أنتونى أتمور: أفريقيا منذ عام ١٨٠٠م، ترجمة: فريد جورج بورى، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- زينب عصمت راشد: تاريخ أوروبا فى القرن التاسع عشر، دار الفكر العربى، القاهرة، (د.ت).
- شوقى الجمل، عبدالله عبدالرازق إبراهيم: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، مكتبة دار الإيمان للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥.
- عبدالرؤوف سنو: ألمانيا والإسلام فى القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الأولى، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧م.
- عبدالعزيز سليمان نوار: التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، القاهرة، ١٩٩٩.
- ـــــــــ، محمود محمد جمال الدين: التاريخ الأوروبى الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٩م.
- عبدالعظيم رمضان: تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦م.

– فيصل محمد موسى: موجز تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، ١٩٩٧م.
- محمد عبدالغنى سعودى: أفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨م.
– محمد قاسم، أحمد نجيب هاشم: التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة، (د.ت،).
– مصطفى إبراهيم الجبو: زنجبار فى ظل الحكم العربى (١٨٣٢–١٨٩٠م)، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عُمان، ٢٠٠٧م.
– ممدوح منصور، أحمد وهبان: التاريخ الدبلوماسى "العلاقات السياسية بين القوى الكبرى (١٨١٥–١٩٩١م، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
– مور أوليفر: تاريخ أفريقيا فى العصر الحديث، ترجمة: المركز الثقافى للتعريب والترجمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٩م.
– هـ. أ. ل. فشر: تاريخ أوروبا فى العصر الحديث، ترجمة: أحمد نجيب هاشم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨م.
– هـ.ج. ولز: موجز تاريخ العالم، ترجمة: عبدالعزيز توفيق جاويد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.

– رابعًا: المراجع الأجنبية:

- Cumberland Clark: The Crown Colonies and their History, London, 1939.
- D.G.Perry, R.M.Pasley: Modern European History (1815-1939), A&C.Black, LTD, London, 1947.
- Leonard Woolf: Empire and Commerce in Africa: A Study in Economic Imperialism, London, 1922.
- William Edwards: British Foreign Policy from 1815 to 1933, Methuen& Co.LTD, London, 1934.

– خامسًا: الرسائل العلمية:

– إسماعيل محمد حسن الجبورى: سياسة بريطانيا تجاه عُمان (١٨٥٦–١٨٩١م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٣م.

- خالد مكرم فوزى: مؤتمر فرساى وآثاره على الخريطة السياسية لأوروبا، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، فرع بنى سويف، ٢٠٠٤م.
- رباب محمود عبدالحميد: الاستعمار البريطانى فى أوغندا (١٨٨٦-١٩٦٢م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨م.
- سعد زغلول عبدربه محمد: الاستعمار الألمانى فى شرق أفريقية (١٨٨٤-١٩١٨م)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٦٨م.
- سهام طه محمود حسنين: دور إيطاليا وإنجلترا وألمانيا فى شرق أفريقيا فى ضوء قرارات مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥م)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩م.
- صالح محروس محمد: سلطنة زنجبار تحت الحماية البريطانية (١٨٩٠-١٩٦٤م)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بنى سويف، ٢٠١٢م.
- عبدالله محمد ناجى العرشى: سياسة بريطانيا تجاه تنامى القوة البحرية الألمانية (١٨٨٨-١٩١٤م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.
- عرفة محمود مصطفى: الحياة النيابية فى ألمانيا الاتحادية (١٩٤٩-١٩٩٠م)، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة أسوان، ٢٠١٤م.
- غادة ضاحى محمد عبدالعزيز: قيام جمهورية تنزانيا الاتحادية: اتحاد تنجانيقيا وزنجبار (١٩٥٧-١٩٦٧م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.

– محمد حامد عبدالله إبراهيم: علاقة بريطانيا بزنجبار فى عهد السلطان برغش (١٨٧٠–١٨٨٨م)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.

– **سادسًا: البحوث:**

– **<u>باللغة العربية</u>:**

– عبدالله عبدالرازق إبراهيم: مؤتمر برلين وآثاره على الخريطة السياسية لغرب أفريقيا، مجلة الدراسات الأفريقية، العدد الثانى عشر، مجلة يصدرها معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

– **<u>باللغة الإنجليزية</u>:**

- Franklin Parker: British East Africa, Negro History Bulletin, Vol.25, No.4, 1962.
- Jan Knappert: A Short History of Zanzibar, Annales Aequatoria, vol.13, 1992.

– **سابعًا: الدوريات:**

– الأهرام، العدد ٣٧٧٦ فى ٢٢ / ٧ / ١٨٩٠.

– مجلة ألمانيا اليوم، العدد الأول، شركة الشرق للإعلان والنشر، القاهرة، ١٩٥٥م.

– **ثامنًا: الندوات العلمية:**

– عبدالرؤوف سنو: سياسة ألمانيا الاستعمارية فى شرق أفريقيا "محاولات استغلال النفوذ الدينى للسلطان العثمانى للتغلغل فى زنجبار (١٨٨٥–١٨٨٩م)، أعمال ندوة: مصر وألمانيا فى القرنين التاسع عشر والعشرين فى ضوء الوثائق، تحرير د. وجيه عتيق، جامعة القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٩٧م.